استصحاب النية في التأويل

دراسة نحوية

إعداد

د/ فاطمة أحمد علي حسن

المدرس في قسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية-

جامعة الأزهر

استصحاب النية في التأويل- دراسة نحوية

فاطمة أحمد علي حسن
قسم اللغويات، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية- جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الالكتروني: Fatimaahmed.18@azhar.edu.eg

الملخص:
لقد بذل النحاة مجهودات عظيمة في تقعيد القواعد، وفقا للكثير المطرد، ولكن ورد عن العرب نصوص مخالفة للأحكام التي قرروها، فلجأ النحاة إلى نية تأويلها لموافقة الحكم النحوي، ومن ذلك قولهم في علة نصب (الجماءَ الغفير) على الحال، وفيه الألف واللام، هو على نية التنكير، بمعنى أنهم ذهبوا إلى تأويله وتقديره باسم نكرة. فظاهره مخالف، ولكنهم يقدرونه بما يتوافق مع القاعدة النحوية. وقد تفطن النحاة مبكرا إلى أهمية التأويل، وأثر المقدر المنوي في الإعراب، وتقعيد القواعد والأحكام النحوية، فاعتنوا بالمنوي، وتعاملوا معه كأنه موجودة في اللفظ، فالنية عندهم تصور لوجود الشيء، كذلك تعددت الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة حسب تقدير النية، ومن الأمثلة على ذلك عند تأخر (ظن) أو توسطها بين معموليها، جاز الأعمال بنية الشك، وجاز الإهمال على نية اليقين.
وتعددت أحوال (قبل) و(بعد) حسب حالة المضاف إليه، فإنهما يعربان إذا ذكر المضاف إليه، وإذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه، أعرب على تقدير وجود المضاف إليه؛ لأنه منوي، نحو: (جئت قبلَ) أي: قبل الفجر، ولا ينون كما لو كان المضاف موجودا، فعدم التنوين هنا دليل على نية الإضافة، ولذلك إذا لم ينو لفظه ولا معناه أعرب ونون. أما إن نوى معناه فقط دون لفظه بني على الضم. إلى غير ذلك من الأمثلة، وقد اختلفت وجهات نظر النحاة في المسألة الواحدة، بناء على النية التي قدروها، والنية في الدرس النحوي عملية تفكير وتفسير للظاهر، وليست نية لفظ محذوف فقط، ولكن لها صورا متعددة، كنية التنكير، ونية الإضافة، ونية الانفصال، ونية الطرح، وغير ذلك. ثم كانت الخاتمة، واشتملت على أبرز النتائج التي توصلت إليها

الكلمات المفتاحية: النية، الإعراب، الأحكام، النحو، استصحاب.

Intention to Interpret - A Grammatical Study

Fatima Ahmed Ali Hassan
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria - Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Fatimaahmed.18@azhar.edu.eg

Abstract:
The grammatists have made great efforts to restrict the rules, according to a steady number, but the Arabs have been quoted as contrary to the provisions they have decided. The grammatists have resorted to the intention of interpreting them to approve the grammatical rule, including by saying that they are in the pretext of nasb (Al Gmaa Al Ghafeer) on the adverb, as there are Al Alaf and Al lam. Its manifestations are contrary, but they value it in conformity with the grammatical rule.
The grammatists have recognized the importance of interpretation early, the influence of a seminal destination in expressions, the regularization of grammatical rules and provisions, and take care of the intention, treating it as being in the word. Their intention is to conceive of the existence of the object, as well as the multiplicity of expressions in the same matter at the discretion of intention. as one of the examples about it is when the late coming of (Zan) or its middle position between its two Maamoul, as Al eamaal may be existed according to the intention of doubt, but Al Ihmal is according to the intention of certainty.
The conditions (before) and (after) varied depending on the situation of the addendum, they expressed, if the addendum was mentioned, and if the addendum was deleted and the word " Because it is intangible, towards: (I came before) that is, before dawn, and they do not reproach as if the addressee exists, the non-existence of Al tanween here is grammatical lesson to reflect and interpret the manifestation, and not only the intention to delete the word deleted, but it had multiple images, such as the intention of being indefinite, the intention of adding, the intention of separating, and the intention of subtracting, etc. Then, there is a conclusion, it includes the most important findings.

Keywords: intention, to parse, provisions, grammar, receptiveness.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الإنسان، ومنزل القرآن، ومعلم البيان، والصلاة والسلام على النبي المختار، وآله وصحبه المصطفين الأخيار، والتابعين لهم بإحسان إلي يوم الدين وبعد:

فلقد بذل النحاة جهدا كبيرا في سبيل جمع اللغة، وتبويبها، واستقراء ما ورد على لسان العرب، فكان السماع هو المصدر الأول الذي قعدوا عليه قواعدهم، وقاسوا على الكثير المطرد، وبنوا عليه الأحكام والقواعد النحوية.

ووجدوا من النصوص المسموعة عن العرب ما كان ظاهره مخالفا لما قرروه، فلجأوا إلى تقديره، وتأويله بنية موافقة القواعد، فكانوا يقولون: هو على نية كذا، كما قالوا في نصب (الجماءَ الغفير) على الحال، وفيه الألف واللام أنه على نية التنكير[1]، أي لجأوا إلى تأويله بكلمة نكرة، حتى تتوافق مع ما قرروه في هذا الباب.

وبين أيدينا عدد من المؤلفات النحوية التي توضح لنا كيف كان النحاة يفكرون؟ وكيف يفسرون الظواهر اللغوية؟، وكيف يستنبطون الأحكام النحوية؟ والقارئ في كتب النحاة يجد أنهم استعملوا مصطلحات كثيرة، كثر دورانها على ألسنتهم، ومنها مصطلح النية، بمعنى التقدير، أو التأويل كالمثال السابق، فينوون به معنى جديدا موافقا لما قعدوه من قواعد.

ووجدنا أيضا عند إقرار بعض الأحكام النحوية أنهم يعللون لها بالنية، وتتعدد الأوجه الجائزة تبعا لتعدد تقدير النوايا، ومثال ذلك: ما ذكروه في النداء للترخيم أنه يجوز فيه وجهان: نية التمام، ونية الترخيم[2]. كذلك من

---

١ – الكتاب ٣٧٥/١

٢ الأصول في النحو ١/ ٣٥٩، وعلل النحو ٣٥٠/١.

خلال كتب النحو نستطيع أن نلحظ أن هناك بعض مسائل الخلاف النحوي، التي احتج أصحابها بالنية.

وقولنا إن هناك أمراً منويًا يدعو إلى القول بتقدير ذلك المنوي، والمنوي مقصود، وهو كالمذكور، تبنى عليه الأحكام النحوية، وعلى النية تخرج الكثير من الأمثلة.

وترتبط النية بظواهر أخرى، كالحذف والإضمار، وكلها مصطلحات متقاربة متشابكة أحيانا، **ويرجع سبب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:**

- الكشف عن مفهوم النية عند النحاة، وتحديد المقصود منها.
- دراسة الفرق بين النية والحذف والإضمار، هل بينهما خلاف أو هي مصطلحات لمفهوم واحد؟
- جمع صور النوايا التي ذكرها النحاة في كتبهم.
- توضيح أثر النية في تقعيد القواعد، وتخريج الشواهد القرآنية وغيرها.
- بيان أثر النية في المعنى، ودلالة الكلام.
- الكشف عن الاحتجاج بالنية في مسائل الخلاف النحوي.

وقد ذكرت في هذا البحث صورًا متعددة للنية، مستشهدة على ذلك بالقواعد التي بنيت على تقدير المنوي، وكيفية توجيه الإعراب باعتبار المنوي موجودًا، وكأنه ملفوظ به.

وجمعت بعضا من المسائل التي تحتمل أكثر من وجه في الإعراب، ويرجع ذلك لتعدد المنوي، فيقولون عند توجيه الإعراب: إن نوى ذلك فكذا، وإن نوى ذلك فكذا، كما قالوا في حالات (قبل) و(بعد)، إن حذف المضاف إليه ونوي لفظه بقي الاسم بلا تنوين؛ لأنهم يعاملون المنوي معاملة المذكور، وإن حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، أعرب ونون؛ لأنهم لا ينوون الإضافة، وإن نوي معناه دون لفظه بني، والأمثلة على ذلك كثيرة .

الدراسات السابقة:

لقد سبق هذا البحث عدد من الأبحاث التي تناولت موضوع النية عند النحاة، ومنها:

١- أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء. د/ جزاء المصاروة ، المجلة الأردنية، مجلد (٢) العدد (٢) ٢٠٠٦م

٢- مصطلح النية في الدرس النحوي: دراسة دلالية. د. وليد مقبل السيد علي. مجلة كلية دار العلوم مايو ٢٠١٣.

٣- أثر النية في التوجيه النحوي عند العرب: الأفعال نموذجا، أ.د/ حيدر فخري ميران، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، أيلول – ٢٠١٦م. والباحث دخل في دراسة المسائل مباشرة، دون التمهيد بذكر المقصود منها، ومفهومها، والمراد منها.

٤- أثر النية في تحديد اتجاهات تشكيل المادة المادة النحوية (مباحث استدلالية في كتاب سيبويه). أ.د/ رجاء عجيل الحسناوي. الطبعة الأولى ٢٠١٦م.

٥- أثر النية في التوجيه النحوي عند الفراء (تـ ٢٠٧هـ) د. سلطانة بنت محمد بن مشبب، بحث منشور في مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية سبتمبر ٢٠٢١هـ.

واقتصر مفهوم النية عندهم على نية المتكلم، باعتباره أحد العناصر الثلاثة في الكلام، علما بأن بعض الأبحاث لم توضح المقصود بالنية، وسردت المسائل النحوية مباشرة. كما في: (أثر النية في التوجيه النحوي عند العرب) ، وقد وضحت أن النية عند النحاة لم يكن المقصود منها نية المتكلم فحسب، ولكن المقصود الأول عند إطلاقهم مفهوم النية أنها بمعنى التأويل والتقدير، والحقيقة أن مقصود المتكلم ونيته معلومةٌ واضحة، وحتى يكون الكلام فصيحا؛ لا بد أن يدل على المقصود ويفهمه المخاطب. وهذا البحث جاء لتحقيق المقصود بالنية، ووضع تعريف محدد لها، لأن النية تعني أن هناك أمرًا منويا، والنحاة يقدرون هذه المنوي، ولو كان المقصود

بالنية نية المتكلم فقط لكنا التمسنا لكل متكلم خطأه؛ وقلنا ربما كانت نيته كذا، وليس هو المطلوب.

وقد زدت في هذا البحث تعريفا لمفهوم النية، ودراسة تمهيدية وضحت فيها ارتباط النية بالحذف والإضمار، والعلاقة بينهم. كما جمعت صور النوايا التي ذكرها النحاة في تأويل النصوص، وأفردت لها مبحثا، وضحت فيه أثرها على التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية وغيرها، وزدت عددا من المسائل والشواهد التي أولها النحاة بالنية.

وجاء البحث بعد المقدمة في دراسة تمهيدية، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، والدراسات السابقة في هذا الموضوع.

وأما التمهيد فبعنوان: (النية والحذف والإضمار – تعريف، وتوضيح)، وجاء في مطلبين:

الأول– تعريف النية، ومظاهر عناية النحاة بالمنوي.

الثاني– المقصود بالحذف والإضمار، وعلاقتهما بالنية.

وقسمت البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول– صور النوايا التي ذكرها النحاة في تأويل النصوص المسموعة.

المبحث الثاني– المسائل التي تعددت أوجه الإعراب فيها بتعدد النوايا المقدرة.

المبحث الثالث– الاحتجاج بالنية في مسائل الخلاف النحوي.

وذيلت البحث بخاتمة عن أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم ثبت بالمصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد، وحسبي أني اجتهدت، وعلى الله توكلت، والله الموفق والمستعان، اللهم اجعله عملا خالصا لوجهك الكريم، نافعا للإسلام والمسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدراسة التمهيدية

النية والحذف والإضمار- تعريف وتوضيح

المطلب الأول

تعريف النية، ومظاهر عناية النحاة بالمنوي

أولا- تعريف النية:

لغة: من نوى ينوي نيةً ونواةً: عَزَمَ، و(انتوى): مثله[1]، وهي ما ينوي الإنسان بقلبه من خير أو شر، ومعناها القصد، والنوى الوجه الذي يقصده[2]. والنية في الأحكام الفقهية مرادة مقصودة

اصطلاحا: لم يصطلح النحاة على تعريف معين للنية، فهي عبارة تتردد في مؤلفاتهم عند تأويل وتقدير الكلام على غير الظاهر من اللفظ. ولكنه ورد في كتب النحاة الأوائل، واستعملوها في كتبهم ومؤلفاتهم، بداية من سيبويه، والفراء، والأخفش، والمبرد، وغيرهم من النحاة.

وقد وضع بعض الباحثين تعريفات للنية من خلال أبحاثهم، ومنها أن النية: (قصد المتكلم الإتيان بلفظ معين دون أن يأتي به، مما يشكل أثرا في النمط اللغوي، فيغيره عن وجهته التي كان ينبغي أن يكون عليها لولا ذلك القصد)[3].

وعرفها آخر بأن النية: (قصد المتكلم أداءً لغويًا مختلفًا عن ظاهر التركيب لغرض معين)[4].

---

١ مختار الصحاح (ن و ى) ٣٢٢/١.

٢ العين ٢٩٤/٨.

٣ أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء، صـ١٣.

٤ أثر النية في التوجيه النحوي عند الفراء ، مجلة جامعة الباحة العدد (٢٨) صـ ٢٧٧.

وهذه التعريفات المذكورة قصرت النية على نية المتكلم، والحقيقة أن النية في الدرس النحوي لا تعني قصد المتكلم فحسب، فهو معلوم، وحتى يكون الكلام فصيحا لا بد أن يكون المخاطب يفهم غرض المتكلم، ولكن النية في الدرس النحوي تعني التفسير، وتقدير أمر منوي كأنه مذكور، مفهوم من سياق العبارة.

ولذلك يمكنني تعريف النية بأنها: (جانب من جوانب التفكير والتأويل، تبحث في منوي غائب لفظا، حاضر ذهنا، مفهوم من السياق).

والتأويل بالنية يلجأ إليه النحاة عند تأويل بعض النصوص، والأحكام المخالفة لما قرروه من قواعد قياسا على الكثير المطرد.

وتتعدد الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة بتعدد النية المقدرة، ومثال ذلك: (ظنَّ) إن توسطت أو أخرت عن معموليها، جاز إعمالها على نية الشك، وجاز إهمالها على نية اليقين[١]. فالإعراب يتأثر بتقدير النية، والنية هنا لها أثرٌ واضحٌ في المعنى.

والمنوي كالمذكور، مقدر مقصود، وله عدة صور: فقد يكون المنوي ألفاظا محذوفة، وقد يكون المنوي تنوينا، أو تقديما، أو تنكيرا، أو إسكانا، وهكذا.

ومما يدل على أن العرب تراعي المنوي وكأنه موجود، ما ذكره سيبويه بقوله: "وسمعنا بعضَ العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: (حمدُ الله وثناءٌ عليه)، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: (أمري وشأني: حمدُ الله وثناءٌ عليه)"[٢].

١ انظر: علل النحو ٢٨٧/١.

٢ الكتاب ٣٢٠/١.

ويقول المبرد : "واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل وذلك قولك: (زيد قام)، وإنما ضميره في النية"[١] ويقول: " تقول في الواحد (هند قامت)، التاء علامة التأنيث، والضمير في النية كما كان في المذكر"[٢].

فهم ينصون على المنوي، ويقدرونه، ومنه: إضمار اسم (أنّ) في النية، حيث ذكر المبرد في قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[٣] فقال: "فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل، والمضمر فِي النية، فكأنه قال: (أنه الحمد لله)" [٤].

وقد نص بعض النحاة على أن المنويَّ مقدرٌ، معتدٌ به، غيرُ متروكٍ، بخلاف المحذوفِ المتروك، فهو غيرُ منوي، فلا يُعتد به، كما ذكر الزمخشري في توجيه قوله تعالى:﴿ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾[٥] قوله: "والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح، الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأنّ الفعل غير متعدّ أصلا"[٦] إذن المتروك المنوي معتد به مقدر في الكلام، والمتروك غير المنوي لا يعتد به، ولا يقدر.

ومن مظاهر اهتمام النحاة بالمنوي في تخريج الأحكام النحوية، أنهم يعاملون المنوي كأنه موجود، وثابت في اللفظ، ومن ذلك ما ذكره ابن

١ المقتضب ٢٧٠/١.
٢ المقتضب ٢٦٣/١.
٣ سورة يونس من الآية ١٠.
٤ المقتضب ٣٦١/٢.
٥ سورة البقرة من الآية ١٧.
٦ الكشاف ٧٥/١.

الوراق في (أي): "وكذلك حكم (أيّ) خُصت بالبناء على الضم؛ لأنه أقوى الحركات، فتصير قوته كالعوض من المحذوف، وبعض العرب يعربها على الأصل، لأن المحذوف مراد في النية، فكأنه موجود"[١].

وقال ابن جني في باب إصلاح اللفظ : "ومن ذلك قولهم في جمع (تمرة)، و(بسرة)[٢]، ونحو ذلك: (تمرات)، و(بسرات)، فكرهوا إقرار التاء تناكرًا لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النية – مرادة البتة– لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ لأنها في المعنى مقدرة منوية"[٣].

وقال ابن مالك : "وما حذف تخفيفا ونوي ثبوته فلا اعتداد بحذفه"[٤] فهذا دليل على أن المنوي معتد بوجوده.

وقال الأشموني: "خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ"[٥].

إذن من خلال تلك النصوص وغيرها يتضح لنا المراد بالنية هنا (التقدير)، فيقدرون لفظا منويا، يتوافق مع السياق، وليس المقصود أنهم يقدرون نية المتكلم.

والمنوي أعم من المحذوف، من جهة أن المنوي قد يكون لفظًا محذوفًا، وقد يكون غير ذلك، ومن خلال مطالعتنا لكتب النحاة نجد أنهم

---

١ علل النحو ٤٢٥/١.

٢ البسر: التمر قبل أن يرطب، واحدته: بسرة، وتجمع بالألف والتاء. انظر: لسان العرب (ب س ر) ٥٨/٤.

٣ الخصائص ٣١٤/١.

٤ – شرح الكافية الشافية ١٤٢٥/٣.

٥ شرح الأشموني ٩٠/١.

ذكروا النية بأكثر من صورة، فيقولون: الكلام على نية التنكير، أو نية التعريف، أو نية التقديم، أو نية الحذف، أو نية اليمين، أو نية الانفصال،... وغير ذلك الكثير. وفي هذا البحث توضيح لتلك الصور مع ذكر الأمثلة عليها من كتب النحاة.

النية والتقدير:

النية والتقدير مصطلحان متلازمان، وكما قلنا إن النية بمعناها اللغوي القصد، ولذلك فكل منوي مقدر، مقصود ثابت كالموجود، فكثير ما نجد قولهم: وهو في النية والتقدير كذا، فيقدرون المنوي. ومثال على ذلك ما ذكره الأشموني بقوله: "إنما خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ"[1] وهذا يؤكد لنا أن المنوي يجب أن يقدر.

١ شرح الأشموني ١/٩٠.

المطلب الثاني

تعريف الحذف والإضمار، وعلاقتهما بالنية

ترتبط النية ارتباطا وثيقا بمصطلحي الحذف والإضمار، فما المقصورد بالحذف والإضمار؟ وهل هي مصطلحات مترادفة، أو بينهما اختلاف؟ وما علاقتهما بالنية؟

أولا- تعريف الحذف:

لغة:القطع من الطرف[١].

اصطلاحا: إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل[٢].

شروط الحذف:

أ- يشترط في الحذف، العلم بالمحذوف، كما قال ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز.... * .....**

ب-أن يدل على المحذوف دليل؛ لأنه بدون الدليل يكون الكلام غير مفهوم، يقول ابن جني: "واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارة، وتارة يحذف الخبر، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف، فإذا قال القائل: من عندك؟ قلت : زيد، أي: عندي زيد، وهو الخبر، وإذا قال لك كيف أنت؟ قلت: (صالح)، أي: (أَنا صَالح)، فحذفت (أنا) وهو المبتدأ"[٣]. والدليل قد يكون مقاليا أو حاليا. وإن كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه دليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر.

ج- ومن شروطهم أيضا أمن اللبس، ولذلك قالوا: إن خيف اللبس امتنع الحذف.

---

١ انظر: لسان العرب (حذف) ٣٩/٩.

٢ انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٠٢/٣.

٣ اللمع في العربية ١٣٠/١.

من صور الحذف:

ورد الحذف عن العرب كثيرا، كحذف حركة، أو حرف، أو كلمة، أو جملة، ومن صوره: حذف المبتدأ، كقوله تعالى:﴿ بَلَٰغٌۚ فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[1] أي: (هذا بلاغ)، وحذف الخبر، نحو قوله تعالى:﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ ﴾[2] أي: (وظلها دائم)، وحذف المفعول به، كقوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[3]، وحذف المضاف، كقوله تعالى:﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾[4] أي: (أهل القرية)، وحذف المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾[5]، وحذف الموصوف، كقوله تعالى:﴿ وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ ﴾[6] أي: (حور قاصرات)، وحذف الصفة، كقوله تعالى:﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا ﴾[7] أي: (وزنا نافعا)، وحذف المخصوص بالمدح أو الذم، كقوله تعالى: ﴿نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾[8] ، أي: (نعم العبد أيوب)، ومنه حذف حرف النداء، كقوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ ﴾[9] أي: (يارب)، وغير ذلك ذلك كثير.

---

١ سورة الأحقاف من الآية ٣٥.
٢ سورة الرعد من الآية ٣٥.
٣ سورة الضحى الآية ٣.
٤ سورة يوسف الآية ٨٢.
٥ سورة الروم من الآية ٤.
٦ سورة الصافات الآية ٤٨.
٧ سورة الكهف من الآية ١٠٥.
٨ سورة ص من الآية ٤٤.
٩ سورة الأنبياء من الآية ١١٢.

أغراض الحذف:

للحذف أغراض متعددة ، قد تكون أغراضا لفظية أو معنوية، ومنها: علم المخاطب بالمحذوف، فالمتكلم إنما يحذف من الكلام لعلم المخاطب به، كقوله تعالى:﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [١] أي: الله.

ومنها: التفخيم والتعظيم، قال الله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ ﴾ [٢] غَشِيَهُمۡ ﴾ [٢] فقد حذف المفعول به، وجعل الحذف دليلا على هول المشهد، فلا يعلم كنهه إلا الله.

ومنها: التخفيف فيحذفون ما كثر دورانه في كلامهم؛ للتخفيف، ومن أغراض الحذف رعاية الفواصل القرآنية، نحو قوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [٣] وكقوله تعالى:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [٤]، ومنها: صون اللسان عن ذكره، كقوله تعالى:﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ [٥] أي: (هم)، وغير ذلك من أغراض كثيرة.

العلاقة بين الحذف والنية.

إن العلاقة بين الحذف والنية علاقة عموم وخصوص.

فهما يشتركان في احتياج صحة الكلام إلى اعتبارهما. **ويختلفان** في أن النية لا بد من تقدير منوي، يكون في حكم المذكور [٦]، أما الحذف فله نوعان: محذوف منوي، وهو ثابت ومعتد به، ويحتاج إلى تقدير. ومحذوف

١ سورة الأنعام من الآية ٧٣.
٢ سورة طه من الآية ٧٨.
٣ سورة الضحى الآية ٣.
٤ سورة الفجر الآية ٤.
٥ سورة البقرة الآية ١٨.
٦ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٤١١/٢.

غير منوي فلا يحتاج إلى تقدير. قال المرادي: "إن المحذوف اختصارا منوي ، والمحذوف اقتصارا غير منوي، إذ لم يتعلق به قصد المتكلم"[1]

فالمحذوف قد يكون منويا، وقد يكون غير منوي، والمنوي قد يكون محذوفا وقد يكون غير ذلك، فللنية عدة صور. ومن الأمثلة على ذلك: (قبل وبعد) إن حذف المضاف إليه فقد ينوى لفظه، فتعربان بلا تنوين؛ لأن المحذوف منوي، وقد يحذف وينوى معناه فقط فيبنى على الضم، وقد يحذف المضاف إليه ولا ينوى لا لفظه ولا معناه فيعرب وينون.

والنية أعم من المحذوف، في أن لها صورا متعددة، وليست ألفاظا محذوفة فقط.

ثانيا- تعريف الإضمار، والفرق بينه وبين الحذف:

من الظواهر المرتبطة أيضا بالنية ظاهرةُ الإضمار؛ لأن المضمرَ مقدرٌ في النية، فما المقصود بالإضمار؟ وهل هناك فرق بينه وبين الحذف؟ وما علاقته بالنية؟

الإضمار لغة : الإخفاء"[2]. وأضمره في نفسه: أي: أسره، ومنه المضمر من الأسماء، وهو نقيض المظهر.[3]

اصطلاحا: استعمل النحاة الإضمار في كتبهم، ويعنون به إخفاء أمر ما، ولكنه مراد مقصود، وهو على عكس الإظهار، ومنه إضمار الفاعل، وكذلك إضمار فعل في (زيدا ضربته)، يقول سيبويه: " وإن شئت قلت: (زيداً ضربتُه)، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنّك قلتَ: (ضربتُ زيدا ضربته)، إلاّ أنهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ

١ – الجني الداني ١٢٢/١.

٢ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٩٤/٣.

٣ شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤٠٠٠/٦.

بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمَرِ"[١] وهذا دليل قولهم إن المضمر على شريطة التفسير.

الفرق بين الإضمار والحذف:

وضع السهيلي حدا فاصلا بين الحذف والإضمار، حيث قال: "والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"[٢].

وذكر ابن مضاء أن حذاق النحويين يفرقون بين الحذف والإضمار، فهم يعنون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، كما قالوا هذا انتصب بفعل مضمر، لأن الفعل لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به؛ لأنه لا يوجد منصوب بلا ناصب[٣].

وذكر الزركشي في الفرق بين الحذف والإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ، والحذف من حذفت الشعر أي: قطعته، وهو يشعر بالطرح، بخلاف الإضمار[٤].

وقد وجدنا أن النحاة الأوائل فرقوا بين الإضمار والحذف في بعض المواضع، فعند إضمار الفاعل لم يقولوا حذف الفاعل؛ لأنه عمدة، وإنما يقولون أضمر الفاعل.

ومن أمثلة إضمار الفاعل في النية، ما ذكره المبرد بقوله: "واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل وذلك قولك زيد قام وإنما ضميره في النية"[٥]، ويقول: "تقول في الواحد: (هند قامت)، التاء علامة التأنيث،

---

١ الكتاب ٨١/١.

٢ نتائج الفكر للسهيلي ١٢٧/١.

٣ انظر: الرد على النحاة ٨٤/١.

٤ انظر: البرهان في علوم القرآن ١٠٣/٣.

٥ المقتضب ٢٧٠/١

والضمير في النية كما كان في المذكر"[1]. فذكر أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له، وإنما عبر عنه بمضمر ولم يعبر عنه بمحذوف.

والحقيقة أن النحاة في بعض الأحيان يستعملون الإضمار والحذف بمعنى واحد، ويتبادلان في المسألة الواحدة.

العلاقة بين النية والإضمار:

يرتبط الإضمار بالنية؛ لأن كلَّ مضمرٍ منوي، وكأنه موجودٌ، قال سيبويه في حذف فاعل اسم الفعل في (مه)، و(صه)، و(آه) وما أشبه ذلك: "واعلم أنَّ هذه الحروف التى هى أَسماءٌ للفعل لا تظهرُ فيها علامةُ المضمر، وذلك أنها أسماءٌ، وليست على الأمثلة التى أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يُستقبل، وفى يومك، ولكنَّ المأمور والمنهى مضمران في النية"[2].

وهذا المرفوع المنوي يعطف عليه كالظاهر ، فقال: " وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر فى النية وما يكون صفة له فى النية، كما تقول فى المظهر. أما المعطوف فكقولك: (رويدكم أنتم وعبدُ الله)، كأنك قلت: (افعلوا أنتم وعبدُ الله)، لأنَّ المضمر فى النيّة مرفوع، فهو يجرى مجرى المضمر الذى يبيّن"[3].

۞ ۞ ۞

١ المقتضب ٢٦٣/١.

٢ الكتاب لسيبويه ٢٤٢/١.

٣ الكتاب لسيبويه ٢٤٦/١.

المبحث الأول

صور النوايا التي ذكرها النحاة في تأويل النصوص المسموعة

وضع النحاة قواعدًا مقررة وفقا للمسموع المطرد، ولكنه وردت نصوص وشواهد مسموعة مخالفة في الظاهر لما قرروه، فذهبوا إلى تأويلها بنية موافقتها للقياس، والنية تعني تصور وجود الشيء، فعندما يأولون الكلام الذي جاء على غير ظاهره، ويقدرون ذلك المنوي، ويتعاملون مع المنوي على أنه مذكور متصور في الذهن، والمنوي ليس لفظا محذوفا منويا فقط، ولكنه أوسع وأعم من ذلك، ولذلك فإن لها صورًا، وأوجه متعددة، ذكرها النحاة في كتبهم، وهي:

الأولى- نية التنكير.

والمقصود بها أن الكلمة في الظاهر معرفة بالألف واللام، ولكنهم يقدرونها باسم نكرة، ويتعاملون مع المقدر المنوي كأنه موجود، فتعامل هذه الكلمات معاملة النكرة.

ومن ذلك ما ورد عن العرب سماعا بنصب (الجماء) على الحال، وفيه الألف واللام، ومن حق الحال أن تكون نكرة، وصاحبها معرف،، فما توجيه النصب هنا؟

يقول سيبويه: "قولك: (مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ)، و(الناسُ فيها الجَمَّاءَ الغفير). فهذا ينتصب كانتصاب (العِراك). وزعم الخليل -رحمه الله- أنّهم أدخلوا الألفَ واللام فى هذا الحرف وتَكلّموا به على نية ما لا تدخله الألفُ واللام، وهذا جعل كقولك: (مررتُ بهم قاطبة)، و(مررتُ بهم طُرًا)، أى: جميعًا"[1].

١ - الكتاب ١/٣٧٥.

فإذا تأملنا قول سيبويه السابق نجد أنه نقل عن الخليل تعليلا لنصب (الجماء الغفير) على الحال أنها على نية التنكير، أي: يقدرون اسما منويا نكرة، وتقدير المنوي فيها: جما غفيرا[1]، وشبهها بالمصادر التي فيها ألف ولام، ونصبت على الحال، نحو: (أرسلها العراك)[2]، فتقدر بمعنى: (عراكا)، أو (معتركة)، أي: مزدحمة.

قال الزمخشري: " ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة. وأما (أرسلها العراك)، و(مررت به وحده)، و(جاءوا قضهم بقضيضهم)[3]، و(فعلته جهدك وطاقتك)، فمصادر قد تُكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه، كما وضع (فاه إلى فيّ) موضع (شفاهًا)، وتعنى (معتركة)، و(منفردًا)، و(قاطبة)، و(جاهدًا). ومن الأسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم: (مررت بهم الجماء الغفير)"[4].

إذن هذه الكلمات كلها معرفة، لكنها على نية التأويل بالنكرة، وهذا ما ذكرناه أنهم يأولون الظاهر على نية موافقة القاعدة.

ونص ابن السراج على أن كل ما شذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرفَ فيه، ولا نتجاوز ما تكلموا به.[5] فليس لهم أن يردوا المسموع، ولكنهم يقدرونه باسم منوي موافق للقواعد.

---

١ الأصول في النحو ٢/٢١٣.

٢ أوردها العراك، أو أرسلها العراك، أي: أرسل الإبل على مورد الماء عراكا أي: مزدحمة. انظر: الصحاح (عرك) ٤/١٥٩٩.

٣ أي جاؤوا مجتمعين، لم يتخلف منهم أحد. انظر: جمهرة الأمثال ١/٣١٥.

٤ المفصل ١/٩١.

٥ الأصول في النحو ٢/٢٩٨.

الثانية- نية التعريف.

ويقصد بها أن الكلمة في الظاهر نكرة، مجردة من الألف واللام، ولكنهم يأولونها بالمعرفة، ويتعاملون مع المنوي كأنه موجود، فهو يعاملها معاملة المعرفة.

ومثل ذلك ما ذكر أيضا من جر النعت في نحو: (ما يَحسن بالرجل مثلِك أن يفعل ذاك)، و(ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك)، حيث ورد سماعا جر (مثلك)، و(خير) على النعت، فكيف جاز ذلك والمنعوت معرفة؟

لقد علل سيبويه لجواز ذلك بالتأويل بنية التعريف، حيث قال: " وزعم الخليل -رحمه الله- أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضعٌ لا تدخله الألف واللام، كما كان (الجَمّاء الغفيرَ) منصوبا على نية إلقاء الألف واللام، نحو: (طُرّاً) و(قاطبة) والمصادر التي تشبهها. زعم -رحمه الله- أنه لا يجوز في: (ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك) الجر؛ لأنك تقدر فيه على الألف واللام"[1].

إذن فالخليل فيما نقله عنه سيبويه في المثال السابق حكم بتعريف النعت والمنعوت على نية وإرادة (أل) في (خير)، و(مثل)، وإنما جاز ذلك؛ لأنه موضع لا تقدر فيه على الألف واللام، فأول الكلام على غير ظاهره، وحمله على نية التعريف. وأما إذا كان في موضع تقدر فيه على الألف واللام فلا يجوز حذفها ونيتها؛ لإمكان أن تأتي بها. فلا يجوز جر (شبيه) في: (ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك)؛ لإمكان دخول الألف واللام عليها.

١ الكتاب ١٣/٢.

وذهب الأخفش إلى أن (أل) زائدة في (الرجل)، وبهذا يكون النعت والمنعوت متوافقان في النكرة، حيث قال: " إذا قلت: (إنّي لأَمرُّ بالرجل مثلِك)، إنما تريد (برجلٍ مثلِك)؛ لأنك لا تحدّ له رجلا بعينه"[1].

وقول سيبويه أرجح، فقد حكم بأن النعت على نية التعريف؛ ليوافق المنعوت، وأرى أنه جاء نكرة هنا على التعريف لغرض خاص بالمعنى، لأن الإبهام هنا دليل على تفخيم المعنى المراد.

الثالثة- نية اليمين، أو القسم.

ويقصد بها أن القسم غير موجود في الظاهر، ولكنهم يقدرون حرف القسم المحذوف كأنه موجود.

ومن ذلك إذا وقعت اللام المفتوحة بعدها فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، أو الخفيفة، فهذه اللام لام القسم، ذكر القسم قبلها أو لم يُذكر ونُوي، نحو: (لأفعلنَ) هذا الكلام، على نية القسم، والدليل على أن المتكلم نوى القسم وأراده، اللام المفتوحة والنون.

قال سيبويه:"سألتُ الخليلَ عن قوله: (لتفعلنَّ) مبتدأة لا يمين قبلها؟ فقال: جاءت على نية اليمين، ويقول في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ "[2] إنما دخلت اللام على نية اليمين"[3] أي أن اليمين مقصود مراد.

وفي قوله تعالى: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى

١ معاني القرآن للأخفش ١٧/١.
٢ سورة الأعراف من الآية ١٨.
٣ الكتاب ١٠٨/٣.

كَثِيرًا ﴾[١] قال الزجاجي: "اللام هنا للقسم، وليس قبله قسم ظاهر، ولكنه قسم مضمر في النية"[٢]. فذكر أن القسم محذوف، لكنه مراد مقصود في النية؛ بدليل اللام والنون.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾[٣]. فالأفعال: (لتؤمننّ)، و(لتنصرنّه) مؤكَّدة باللام والنون ، فدل هذا على أن الكلام على نية القسم، وكذلك كل ما كان عليه دليل من هذا النوع حمل على القسم، وما لم يكن فيه دليل فاللام فيه لام الابتداء.[٤]

قال السيوطي: " إذا صحبت اللام بعد (إنّ) نونَ تأكيد، أو ماضيا متصرفا عاريا من (قد) نُوي قسم، ويكون اللام جوابه، لا لام الابتداء، نحو: (إنَّ زيدا ليقومنّ)، و(إنَّ زيدا لقام)، وحينئذ يمتنع الكسر إذا تقدم على (إنَّ) ما يطلب موضعها، نحو: (علمت أنَّ زيدا ليقومنّ)، أو(لقام)، وإنما امتنع الكسر؛ لأن اللام حينئذ في موضعها غير منوي بها التقديم قبل (إنّ)، بخلافها في: (علمت إنّ زيدا لمنطلق)، فإنها تكسر معها؛ لأنها مقدمة في النية معلقة للفعل عن فتح (إن)"[٥].

فالواضح هنا أن النية أثرت في التوجيه الإعرابي، فمثال: (علمت أنَّ زيدا ليقومنّ)، الكلام هنا على نية قسم محذوف، واللام هنا لام القسم، وهي

١- آل عمران ١٨٦.
٢ اللامات ٧٩/١.
٣ آل عمران الآية ٨١.
٤ اللامات ٩٧/١.
٥ همع الهوامع ٥١٠/١.

ليست على نية التقديم. أما المثال: (علمت إنَّ زيدا لمنطلقٌ) فالمعنى هنا غير منوي به القسم، لذلك فهي لام الابتداء، وهي على نية التقديم.

الرابعة – نية الانفصال في الإضافة اللفظية، أو نية التنوين:

من المعلوم أن للإضافة نوعان، إضافة معنوية محضة، وهي خالصة عن معنى الانفصال.

وإضافة لفظية غير محضة، وهذه تسمى على نية الانفصال، وهي تفيد تخفيفا بحذف النون أو التنوين.

وهي ما كان المضاف إليه اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أضيفت إلى معمولاتها. نحو: (غافر الذنب)، و(حسن الوجه)، و(مرفوع الرأس)، وهنا لا يكتسب المضاف تعريفا من المضاف إليه، بل يكون نكرة على نية الانفصال عن المضاف إليه، ولأجل هذه النية صح إعراب المضاف في مواضع النكرة على ما يلي:

أولا– وقوعه وهو مضاف وصفا للنكرة.

قال سيبويه: "ومما يكون مضافا إلى المعرفة، ويكون نعتا للنكرة الأسماءُ التى أخذت من الفعلِ فأريد بها معنى التنوين"[1]. وقال: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى، ولا يجعله معرفةً، ... ويزيد هذا عندك بيانًا قولُه تعالى جده: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[2]، و﴿عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾[3] فلو لم يكن هذا فى معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ"[4].

---

١ الكتاب ٤٢٥/١.

٢ سورة المائدة من الآية ٥٩.

٣ سورة الأحقاف من الآية ٢٢.

٤ الكتاب لسيبويه ١٦٦/١.

فلقد ورد اسم الفاعل المضاف إلى معرفة بعده، نعتا للأسماء النكرة، فهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة. كما في قوله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[١] فـ (بالغ) وصف لـ (هدي) وهو نكرة[٢].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾[٣]، فـ (عارض) اسم نكرة، نعت بقوله (ممطرنا)، ولا ينعت المعرفَة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، فهذا دليل على أن اسم الفاعل وإن أضيف إلا أن إضافته على نية الانفصال.

وكذلك في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾[٤] فقد جاءت (ذائقة) نعتا لـ (نفس) على نية التنكير، ولولا قصد هذه النية لما كانت وصفا للنكرة.

وهذه الشواهد القرآنية، توضح أهمية النية في التوجيه الإعرابي، وعلاقتها بالمعنى؛ إذ لولا نية الانفصال، وتقدير التنوين في الكلمة، لما صح وقوعها في هذه المواضع.

وقد استشهد سيبويه بما يكون نعتا للنكرة وهو مضاف إلى معرفة بقول امرئ القيس:

بمُنجَرِدٍ قيْدِ الأوابدِ لاحَهُ * طِرادُ الهوادي كلَّ شأوٍ مُغربِ**[٥]

---

١ المائدة من الآية ٥٩.

٢ المقتضب ١٤٩/٤.

٣ سورة الأحقاف من الآية ٢٢.

٤ وردت في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم سورة آل عمران من الآية ١٨٥، وسورة الأنبياء من الآية ٣٥، وسورة العنكبوت من الآية ٥٧.

٥ البيت من الطويل، و(المنجرد) الفرس القصير الشعرة، و(الأوابد): الوحش و(قيد الأوابد): سريع العدو، و(الشأو) الطلق، وهو وجه من الجري، و(المغرب): الذي يأتي المغرب، وقيل: البعيد. أي: هذا الفرس إذا جرى في طلب الوحش، لحقها فمنعها فارسه من العدو لأنه يطعنها، فكأن الفرس قيدها حتى لحقها فارسه =

فقد جعل (قيد الأوابد) صفة لـ (منجرد)، و(قيد) مضاف إلى (الأوابد)، ولم يتعرف بالإضافة؛ لأنه في نية الانفصال[1]، فكما نرى لقد ظهر أثر هذه النية في الإعراب، فجاء وهو مضاف نعتا للنكرة.

فالمضاف والمضاف إليه وإن كانا متصلين في اللفظ إلا إن النية بهما الانفصال، وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة.

ثانيا- وقوعه وهو مضاف حالا على نية الانفصال، كقوله تعالى: ﴿ ثَانِيَ عِطْفِهِۦ ﴾[2] حيث نصب (ثانيَ) على الحال، والحالُ لا يكون إلا نكرةً[3]، وتوجيه الإعراب على نية تنوينه، والتقدير: (ثانيا عطفه)، أي: معرضا عن الذكر.

ثالثا- وقوعه وهو مضاف مجرورا بـ (رُبَّ) على أنه نكرة، ومنه قول جرير:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَعرفُكُم * لاقَى مُباعدةً منكُم وحِرْمانَا**[4]

=

والشاهد فيه قوله (قيد الأوابد)، حيث جاء (قيد) مضافا على نية الانفصال، فصح أن يكون وصفا للنكرة.

انظر: الكتاب ٤٢٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٩/١.

١ انظر: شرح أبيات سيبويه ٣٠٩/١.

٢ سورة الحج الآية ٩.

٣ المقتضب ١٥٠/٤.

٤ البيت من الطويل من قصيدة هجا بها الأخطل.

والشاهد في قوله: (يارب غابطنا) وقد استشهد به النحاة على أن اسم الفاعل المضاف على نية التنوين في (غابط)، و(رب) لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك دليل على أن (غابطنا) نكرة.

انظر: الكتاب لسيبويه ٤٢٧/١، والمقتضب للمبرد ١٥٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١، والنكت في القرآن الكريم ١١٧/١.

فقد أضيف اسم الفاعل إلى الضمير، ولكنها إضافة لفظية على نية الانفصال، والتقدير: (غابطٌ لنا)، لذلك دخلت (رُبَّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة، قال ابن السراج : "واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافًا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة [١]. أي: أن هذه الإضافة تفيد التخفيف، بحذف التنوين، والنون.

ومن فوائدها أيضا إزالة القبح، كما في إضافة الصفة المشبهة، كما في (حسن الوجه) فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وفي الجر تخلص منهما.[٢]

مما سبق يتضح لنا أن المقصود بنية التنوين هو تقدير التنوين في النية، وينوون بالمضاف الانفصال عن المضاف إليه، حتى ولو كان الظاهر اتصالهما.

وهنا يظهر أهمية النية في التوجيه الإعراب، وتأثيرها في المعنى، وأهمية تقدير المنوي.

الخامسة- نية تكرار العامل، أو ما يسمى بنية الإحلال أو الطرح:

من القواعد المقررة في باب البدل أن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، قال ابن مالك: "متبوعه منوي الاطراح، أو في حكم ما هو منوي الاطراح"[٣].

١ الأصول في النحو ١٢٦/١.
٢ انظر: حاشية الصبان ٣٦٢/٢.
٣ شرح الكافية الشافية ١١٩٢/٣.

فإذا امتنع إحلاله محل الأول امتنع البدل، ومنه: (يا زيد الحارث)، هذا من باب عطف البيان وليس من البدل؛ لأن البدل في نية الإحلال محل المبدل منه؛ إذ لو قيل: (يا الحارث) لم يجز، لأنه لا ينادى ما فيه (أل)[1] .

ومنه قول المرار الأسدي:

أنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر * عليه الطيرُ ترقُبُه وقوعا** [2]

هذا عطف بيان، ويمتنع الخفض على البدل؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه، ولا يجوز إعادة العامل ونقول (التارك بشر)؛ لأن (التارك) لا يصح أن يضاف إليه، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما[3] .

ولنفس العلة امتنعت البدلية في: (يا أبا علي زيدا)؛ لأن (زيدا) لو كان بدلا لكان في تقدير إعادة حرف النداء، فكان يلزم أن يكون مبنيا على الضم[4].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن قولهم إن البدل في نية الطرح، خاص ببدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال؛ لأن المقصود هو الثاني لا الأول، أما بدل الكل من الكل فلا ينوى فيه طرح الأول، بل هو بمنزلة التوكيد[5].

---

١ إلا في مواضع ليس هذا منه.

٢ البيت من الوافر. و(بِشْر): بشر بن عمرو بن مرثد وقتله رجل من بني أسد، ففخر المرار بقتله.

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري بشر)، فإنّ (بشر) يتعيّن فيه أن يكون عطف بيان على (البكريّ)، ولا يجوز أن يُجعل بدلاً منه.

انظر: الكتاب ١٨٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٧٥،١٣٥/١، والمفصل ١٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣. واللمحة في شرح الملحة ٧٤١/٢.

٣ شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣.

٤ شرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣.

٥ بدائع الفوائد ٢٨/٢.

السادسة- نية الإضافة.

وتعني أن المضاف إليه محذوف، والنية ثبوته، ومع أن المضاف إليه غير موجود في اللفظ، إلا إنه ثابت في النية، ونتعامل على ما في النية وكأنه موجود.

ومن الأمثلة أيضا: لفظ (كل)، فهي تلزم الإضافة لفظا، أو معنى فيحذف المضاف إليه وينوى، قال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[1] فجاءت منونة على نية الإضافة ، يقول ابن مالك: " المشهور في استعماله ألا يخلو من الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[2] ولأجل نية إضافته لم تدخل عليه الألف واللام إلا في كلام المتأخرين" [3]

لذلك قالوا هي مقطوعة عن الإضافة لفظا، وهي على نية معنى المضاف إليه.

ومن الأمثلة أيضا على نية الإضافة: ما ذكروه في توجيه قراءة ضم باء (ربُّ)، في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾[4] فقالوا: اكتفوا من الإضافة بنيتها، وجعلوا الاسم مضموما، كالمنادى المفرد[5].

---

١ سورة النمل من الآية ٨٧ .

٢ سورة النمل من الآية ٨٧ .

٣ شرح الكافية الشافية ٩٤٩/٢.

٤ سورة يوسف من الآية ٣٣.

انظر القراءة في: التبيان في إعراب القرآن ٧٣٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، ولم أعثر عليها في كتب القراءات، انظر: كتاب النشر في القراءات العشر ٢٩٥/٢. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٣٣١/١. عند ذكر أوجه القراءات في هذه الآية.

٥ شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

وقرأ حمزة[1] قوله تعالى: ﴿ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴾[2] بالوقف عليها بالتاء، فقيل في تخريجها إنها على نية الإضافة؛ أي على نية اتصاله بالمضاف إليه، كما أشموا الحرف المضموم؛ ليعلموا أن الضمة كالمنطوق بها، وقيل على لغة من يقف بالتاء. فقالوا في (طلحة): (طلحت) عند الوقف[3].

السابعة- نية الذكر.

وتعني أن اللفظ محذوف، ولكن النحاة قدروا ذلك المحذوف، وجعلوه على نية الذكر.

ونجد هذا التأويل عند الفراء عندما ذكر في علة حذف الواو من الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ "[4] وقوله تعالى: ﴿ وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾[5] وهي أفعال مضارعة مرفوعة، فما علة حذف الواو؟ ذكر الفراء أن القراءة على نية إثبات الواو[6]. فكأن الواو مذكورة. فنية ذكر الواو هنا هي الموجهة للإعراب، وقيل لما كانت الواو ساكنة، واستقبلتها اللام الساكنة، فسقطت الواو، فبنوا الخط عليه.

وكذلك قالوا في قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾[7] حذفت العرب حرف الجحد، وهو منوي، يقول ابن منظور: " لا يتكلم به

١ الحجة للقراء السبعة ٢/٢٩٩.
٢ سورة البقرة من الآية ٢٠٧.
٣ الحجة للقراء السبعة ٢/٣٠٠-٣٠١.
٤ سورة العلق الآية ١٨.
٥ سورة الإنسان من الآية ١١.
٦ معاني القرآن للفراء ١/٨٨.
٧ سورة يوسف من الآية ٨٥.

إلا مع الجحد، فإن استعمل بغير (ما) ونحوها، فهي منوية على حسب ما تجيء عليه أخواتها. قال: وربما حذفت العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ، وهو منوي"[١] .

ومن نية ذكر الحرف المحذوف، قولهم في (جيل) اسم رجل، لا يجوز صرفه، وإن كان في اللفظ ثلاثيا؛ لأن الهمزة منوية الثبوت، وهو مخفف من (جيأل)، ولذلك لم تقلب الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة. [٢].

إذن العرب تتعامل على ما حذف ونيته الثبوت كأنه موجود. وتؤثر هذه النية في المعنى، وفي التوجيه الإعرابي كما في الأمثلة السابقة.

الثامنة- نية التقديم والتأخير .

التقديم والتأخير باب واسع في اللغة العربية، وله أغراض، وللتقديم ضربان: تقديم على نية التأخير، وتقديم ليس على نية التأخير.

فالتقديم على نية التأخير معناه أن المقدم يأخذ نفس الحكم الذي كان عليه قبل تقديمه، وقد يكون واجبا أو جائزا، لكل منها حالات.

ومنها تقديم الخبر على المبتدأ، نحو: (في الدار رجل)، و(خلفك بكر)، و(قائم زيد). فقدم الخبر؛ لأن النية فيه التأخير.

وتقديم المفعول على الفاعل، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٣]، ﴿ رَبُّهُۥ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[٥] فالمفعول مقدم على الفاعل على نية التأخير.

---

١ لسان العرب (فتا) .

٢ – شرح الكافية الشافية ١٤٢٥/٣.

٣ سورة البقرة من الآية ١٢٤.

٤ سورة الأنعام من الآية ١٥٨.

٥ سورة طه الآية ٦٧.

وتقديم المفعول به على الفعل والفاعل، لذلك حكم على الجمل التي قدم فيها المفعول على الفعل والفاعل بأنها فعلية قال تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[1] لأن هذه الأسماء في نية التأخير.

وأما التقديم الذي ليس على نية التأخير، أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، نحو: (ضربت زيدا، وزيد ضربته)؛ فـ (زيدا) لم يقدم على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكنه مرفوع بالابتداء، والفعل مشغول بضميره، ويجوز نصبه بفعل محذوف يفسره المذكور[2].

التاسعة- نية الترخيم.

والمقصود أن الحرفَ المحذوف في المنادى للترخيم منويٌ مراد.

والترخيم حذف آخر الاسم في المنادى، فيحذف الحرف الأخير، وينوي ثبوت المحذوف، ويراعي ذلك في اللفظ، فيبقي الحرف الموقوف على حركته، وهذا دليل على نيته، أما إذا لم ينوه فتنتقل حركة الضم إلى الحرف الموقوف عليه، يقول السيوطي: "المرخم لغتان الانتظار وهو نية المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيته والأول أكثر استعمالا وأقواهما في النحو" [3].

فالنية هنا لها تأثير في الإعراب، فهي الموجه الأساسي هنا في الإعراب، فإذا نوى المتكلم ثبوت آخر الاسم بقي الحرف الموقوف عليه على حركته الأصلية، وهذا دليل على نية المحذوف، وإذا لم ينوه انتقل البناء إلى الحرف الموقوف عليه، وهذا دليل على أن المنوي يعتد به وكأنه موجود، ويؤثر في العلامات الإعرابية.

---

١ سورة البقرة من الآية ٨٧.

٢ دلائل الإعجاز ١/١٣٤، الإيضاح في علوم البلاغة ٢/٨٠.

٣ همع الهوامع ٢/٨٨.

العاشرة- نية الوقف.

المقصود منها أن الكلام متصل ولكنه على نية الوقف، ومنها عند نداء اسم الجلالة نقول: (يا الله) بقطع الهمزة، والكلام متصل، فما علة قطع الهمزة؟

علل ابن منظور ذلك بنية الوقف، أي أن المتكلم نوى أن يقف على (يا)، ثم ابتدأ بالمنادى، وعلى هذه النية قطعت همزة الوصل، يقول ابن منظور: " وقولهم: (يا أله)، بقطع الهمزة، إنما جاز؛ لأنه ينوى فيه الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم"[١].

ومنها: ما ذكره النحاة أيضا في علة تسكين أواخر الحروف المقطعة في القرآن الكريم، فقالوا: إنها على نية الوقف، فهي وإن كانت موصولة في الكتابة إلا إنها على نية الوقف، فسُكنت أواخرها. قال مكي: " والعلة في ذلك أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها؛ لأنها ليست بخبر لما قبلها، ولا يُخبر عنها، ولا يُعطف بعضها على بعض"[٢]

وفي توجيه قراءة حمزة: ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ﴾[٣] باسكان الهمزة، قيل: هو جائز في كلام العرب سائغ، وإنما فعل ذلك في الوقف، فوصل على نية الوقف، كما أثبت هاء السكت، وألف (أنا) في الوصل؛ على نية الوقف[٤]. فهنا النية هي التي وجهت علة إسكان أواخر الكلمات المعربة في قراءة حمزة.

١ لسان العرب فصل اللام ٥٣٩/١٣.
٢ مشكل إعراب القرآن لمكي ٥٩٨/٢.
٣ سورة فاطر من الآية ٤٣.
٤ الهداية إلى بلوغ النهاية ٥٩٩٢/٩.

ولحن بعض النحاة هذه القراءة؛ بحجة مخالفتها لقواعدهم المقررة، قال الزجاج: "وقرأ حمزة على الوقف، وهذا عند النحويين الحذاق لحن، لا يجوز، وإنما يجوز مثله في الشعر في الاضطرار ... ولا يجوز مثله في كتاب الله"[1] والحق أن هذه قراءة سبعية متواترة لا يجوز ردها. ولها نظائر في القراءات القرآنية، ومثلها قراءة قنبل بإسكان همزة (سبأ) وصلاً، في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ﴾[2] فجاءت ساكنة في الوصل على نية الوقف[3].

فنجد أن النية هنا هي الموجه الرئيسي في الإعراب، فجاء التسكين في هذه الكلمات بالرغم من أنها معربة؛ وذلك على نية الوقف عليها.

ومنها: نية السكون، ومن ذلك ما استدل به أبو علي الفارسي أن التحريك لالتقاء الساكنين غير معتد به، ومن ذلك قولهم (رمتِ المرأة)، فهذه التاء متحركة لالتقاء الساكنين، ولكنها على نية السكون؛ لأن أصلها ساكن، ولولا أنها في نية السكون وتقديره، لرددت الألف المنقلبة عن اللام في (رمى)، وكذلك في قوله تعالى:﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾[4]هذه الواو في نية السكون، وإنما حركت لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة في التاء من (رمت المرأة)، ولم تردّ الألف التي كانت في (يرى)، كما لم تردّ الألف في (رمت)، وحرّكت الواو بالضمّ[5].

ومنها: نية الحركة، وهو أن يكون الحرف ساكنا ولكن فيه نية حركة، فيتعامل كما لو أنه متحرك؛ لأن المنوي كالمذكور.

---

١ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٥/٤.

٢ سورة النمل من الآية ٢٢.

٣ التيسير في القراءات السبع ١٦٧/١.

٤ سورة التكاثر الآية ٦.

٥ انظر: الحجة للقراء السبعة ٤٣٥/٦.

كما في الكلمات المقصورة، فالألف المقصورة ساكنة منوي عليها الإعراب، أي: مقدر، ولكنه منع من ظهورها التعذر[١].

ومن نية الحركة قول ابن مالك : "لو سمي بـ (كتف) امرأة، ثم سكن تخفيفا، لم يجز صرفه جواز صرف (هند)؛ لأن الحركة منوية، فلم يعتد بالسكون"[٢].

ومنها: نية الرد، ذكرها النحاة في بيان تفسير معنى (لا) في قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾[٥].

فقيل: (لا) في هذه الآيات زيدت على نية الرد على المكذبين، فتقول: (لا والله ما ذاك) كما تقول: (والله ما ذاك)،غير أن إدخالك (لا) في الكلام أوّلا، أبلغ في الرّدّ. وبعض النحويين يجعلها صلة، وقيل لو كانت زائدة لم يكن بين خبر فيه الجحد، وخبر فيه الإقرار فرق[٦].

وغير ذلك من صور للنية، ومرادها التأويل والتقدير بأمر منوي، غائب عن اللفظ، حاضر في الذهن، مقصود ومراد في الإعراب.

۞ ۞ ۞

١ علل التثنية لابن جني ٥٨/١.
٢ انظر: شرح الكافية الشافية ١٤٢٥/٣
٣ سورة القيامة الآية ١.
٤ سورة الانشقاق الآية ١٦.
٥ سورة البلد الآية ١.
٦ تأويل مشكل القرآن ١٥٥/١

المبحث الثاني

المسائل التي تعددت أوجه الإعراب فيها بتعدد النوايا المقدرة

١- **<u>إعراب معمولي (ظن وأخواتها) إذا توسط الفعل أو تأخر:</u>**

(ظن وأخواتها) تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (ظننت زيدا خارجا)، ويكون الشك في خروج زيد، وليس في (زيد)؛ لأن الشك واقع في الخبر، فإذا قلت: (ظننت زيدا أخاك) فهذا يدل على أن زيدا معروف، والأخوة مشكوك فيها[١].

وأما إذا توسط الفعل بين المفعولين، أو تأخر، نحو: (زيد ظننت قائم، زيد قائم ظننت) ففيه وجهان من الإعراب، ويرجع ذلك لتقدير النية، وهما:

أ- **الإعمال على تقدير نية الشك**، فيقال: (زيدا ظننت قائما، زيدا قائما ظننت)، وجاز الإعمال لأنه حمل الكلام على ما في نيته من الشك، فصار الفعل –وإن تأخر– مقدما في المعنى، فلهذا جاز إعماله[٢]، يقول سيبويه: "فإذا ابتدأ كلامَه على ما فى نيّته من الشكَ أعمل الفعلَ قدّم أوْ أخَّر، كما قال: زيداً رأيتُ، ورأَيتُ زيدا.[٣]

ب- **الإلغاء على نية الابتداء**، فيقال: (زيد ظننت قائم، زيد قائم ظننت)، فكما رأينا أن النية هنا هي التي حددت إعراب معمولي (ظن) عند توسط الفعل أو تأخيره.

فالنية هنا أثرت في المعنى والإعراب، فإذا حمل الكلام على نية الشك عملت، فيصير معنى: (زيدا ظننت قائما) أي: وقع الشك في قيام زيد؛ لأن الشك يقع في الخبر، وإذا قلت: (زيد ظننت قائم) فالمعنى هنا على

---

١ علل النحو ٢٨٥/١.

٢ انظر: علل النحو ٢٨٧/١.

٣ الكتاب ١٢٠/١.

الابتداء، وليس هناك شك. فالنية هنا وتقدير المنوي أثر في المعنى وفي الإعراب.

٢- <u>إعراب المعطوف على اسم (لا) المبني دون تكرارها، نحو (لا رجل وامرأة):</u>

إن لم تتكرر (لا) النافية للجنس، وعطف اسم على اسمها عطف نسق، نحو: (لا رجل وامرأة)، فيجوز في المعطوف وجهان:

أ- **الرفع على نية العطف على محل (لا) مع اسمها**، فهما معا في محل رفع بالابتداء، فيقال: (لا رجلَ ولا امرأةٌ).

ب- **النصب على نية الاتباع لمحل اسم (لا)**[١] فهو محل نصب، ومنه قول الشاعر:

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ * إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ اِرْتَدَى وَتَأَزَّرَا**[٢]

وأما البناء على الفتح فهو منقول عن الأخفش على نية (لا)، يقول ابن مالك: "وحكى الأخفش: (لا رجل وامرأةَ)-بفتح التاء بلا تنوين، على تقدير: (لا رجل ولا امرأة)، على تركيب المعطوف مع (لا) الثانية، ثم حذفت ونويت، واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها"[٣].

---

١ انظر: اللمحة في شرح الملحة ٤٩٥/١.

٢ البيت من الطويل في خزانة الأدب ٦٧/٤ لرجل من بني عبد مناة، يمدح مروان بن الحكم وابنه.

والشاهد فيه (فلا أب وابنا) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكررها؛ وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)؛ ويجوز فيه الرّفع؛ حملا على محلّ (لا) مع اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفع بالابتداء.

انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، واللمحة ٤٩٦/١، وأوضح المسالك ١٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١.

٣ شرح الكافية الشافية ٥٢٦/١.

وقيل إن هذا الوجه ممتنع، والرواية بالفتح على ما حكاه الأخفش شاذة[1]

وحكى (لا رجلَ ولا امرأةَ) بالفتح، فحذفت (لا)، وبقي البناء بحاله على نية (لا)، كما قالوا: (ولا بيضاء شحمة)، على نية (كل)[2]

فقد تغير الإعراب لتغير تقدير المنوي، وتغير المعنى المراد.

٣- **إعراب المعطوف على اسم (لا) مع تكرارها**

إن عطف على اسم (لا) مع إعادتها نحو: (لا رجل ولا امرأة)، و(لا حول ولا قوة إلا بالله)، فحاصل الإعراب في اسم (لا) ومعطوفها إن تكررت عدة أوجه[3]:

أ- **بناء الاسمين على الفتح**، على نية إعمالهما. فيقال: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، وهو الأصل.

ب- **رفعهما**؛ على نية إهمالهما، أو عملهما عمل (ليس)[4]، فيقال(لا حولٌ ولا قوة إلا بالله) ومنه قول الراعي النميري:

وما صرمتُكِ حَتَّى قُلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ**[5]

---

١ انظر: أوضح المسالك ٢٠/٢، وشرح الأشموني ٣٤١/١.

٢ التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١

٣ انظر: اللمع ٤٤/١، والنكت لابن فضال ٤٦٦/١، واللمحة ٤٩٣/١.

٤ الجمل في النحو ١٨٨/١.

٥ البيت من البسيط ، و(صرمتك): (هجرتك) وبه يروى، وقوله: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) هذا مثل يقوله من يتبرأ من الأمر، ويباعد نفسه عنه.

والشاهد في قوله : (لا ناقة لي ولا جمل) ، حيث تكررت (لا) ، ورفع الاسم بعدهما؛ على نية إهمالهما، وأو عملهما عمل (ليس).

انظر: الكتاب ٢٩٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥/١، وبغير نسبة في: الأصول في النحو ٣٩٤/١، واللمع لابن جني ٤٤/١، والنكت لابن فضال ٤٦٦/١، واللمحة ٤٩٣/١.

فالمعنى: (ليس ناقة لي)

ج- **بناء الأول على الفتح ورفع الثاني**، على نية إعمال الأولى، وإهمال الثانية. ومنه قول الشاعر:

هذا لَعَمْرُكُم الصَّغارُ بِعَيْنِهِ * لا أُمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ**[1]

د- **رفع الأول وبناء الثاني على الفتح**، على نية إهمال(لا) الأولى، وإعمال الثانية، نحو: (لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله).

هـ- **بناء الأول على الفتح**، بنية الإعمال، ونصب الثاني بالعطف على محل اسم (لا)، ومنه قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلةً * اتسَعَ الخرْقُ على الرَّاقِع**[2]

وهذه الأجه كلها جائزة بناء على تقدير النية في (لا)، إن نُوي إعمالها، أو نوي تعليقها عن العمل، فعلى حسب القصد يكون الإعراب، قال الفراء: "العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها بـ (لا) كان فيها وجهان، إن شئت جعلت (لا) معلقة يجوز حذفها، فنصبت على هذه النية بالنون؛ لأن (لا) فى معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء

---

١ البيت من الكامل، نسبه سيبويه لرجل من بني مذحج، و(الصَغار) : الذل، و(لعمركم) جملة قسم.

والشاهد في قوله: (لا أمّ لي ولا أب)، حيث جاء الاسم الأول مبنيا على الفتح، و(أب) مرفوع بالضمة على نية إهمال(لا) الثانية.

ينظر: الجمل في النحو ١٨٧/١، والكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب ٣٧١/٤، والأصول في النحو ٣٦٨/١.

٢ البيت من السريع لرجل من بني سُليم، وهو أنس بن العباس،

والشاهد في قوله: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير (لا) زائدة، و(خلة) معطوفا بالواو على محل اسم (لا).

انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، واللمع ٤٤/١، والأصول في النحو ٤٠٣/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠١/١، واللمع ٤٤/١.

كانت كصاحبتها، ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون" [1] . يقصد إن رفعت الاسم الأول، امتنع إعراب الثاني منصوبا منونا؛ إذ لا وجه لنصبه.

٤- إعراب معمول (إنْ) المخففة من الثقيلة:

من الحروف الناسخة (إنَّ) بتشديد النون، وهو حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو (إنَّ محمدا كريم).

وقد تأتي مخففة من الثقيلة، فتسكن النون (إنْ)، وعند تخفيفها يجوز فيها وجهان:

أ- رفع الاسم بعدها على نية الإهمال، فلا تعمل النصب، وهو الأكثر والأشيع. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنكُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[2]، ويلزم دخول اللام في خبرها. وهذه اللام هي التي تفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة، وبين (إنْ) النافية، العاملة عمل (ليس).

ب- نصب الاسم بعدها، على نية إعمالها، فعند أهل الحجاز يخففون وينصبون على نية التثقيل[3]، فنووا أنها المشددة، وخفف اللفظ، وبقي التثقيل في النية، وكما قلنا العرب تتعامل مع المنوي على أنه مذكور؛ ولأجل هذه العلة عملت (إنْ) عند تخفيفها. وعندئذ لا يلزم دخول اللام في خبرها.

٥-إعراب المستثنى في الاستثناء التام المنفي

يجوز في المستثنى إن كان الاستثناء تاما منفيا نحو: (ما قام أحد إلا زيد) وجهان، وذلك على حسب تقدير النية.

---

١ معاني القرآن للفراء ١/١٢٠

٢ سورة الطارق الآية ٤.

٣ المحيط في اللغة ٢/٤٧٩.

أ- النصب إن لم ينو الإبدال، يقول ابن السراج: "فإن لم تقدر البدل، وجعلت قولك: (ما قام أحد) كلامًا تاما لا ينوي فيه الإبدال من (أحد)، نصبت فقلت: (ما قام أحد إلا زيدا)"[١]

ب- الاتباع على نية البدلية، فإن نوي إبدال (زيد) من (أحد)، فيصير المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيد) معناها: ما قام إلا زيد، وكذلك البدل من المنصوب والمجرور، تقول: (ما ضربت أحدًا إلا زيدًا)، و(ما مررت بأحد إلا زيد)، فالمبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

فالنية هنا هو الموجهة للإعراب، فإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيد) بالرفع فقد أبدل (زيد) من (أحد)، وبالنصب على أنه استثنى (زيد) مما قبل (إلا).

وفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٢] وردت قراءتان في (قليل)، قراءة النصب وقراءة الرفع[٣]، يقول الفراء: " فإذا نويت الانقطاع نصبت، وإذا نويت الاتصال رفعت"[٤] .

فالرفع على تقدير البدل، فيكون المعنى: أنه نفى الفعل عنهم، وأثبته لما بعد (إلا) وذلك على نية الاتصال. والنصب على الاستثناء، كأنه قال: أستثني قليلا منهم.

---

١ الأصول في النحو ٢٨٢/١.

٢ النساء من الآية ٦٦.

٣ قرأ القراء السبعة بالرفع إلا ابن عامر قرأ بالنصب ينظر السبعة في القراءات ٢٣٥/١ والحجة في القراءات السبع ١٢٤/١.

٤ معاني القرآن للفراء ١٦٧/١.

٦- حالات (قبل وبعد):

يأتي لفظ (قبل) و(بعد) معربان ومبنيان، فتعربان في ثلاثة أوجه، وتبنيان في حالة واحدة، وهي بحسب المنوي.

حالات الإعراب:

أ- إذا ذكر المضاف إليه، نحو: (جئت بعد الظهر)، فهو ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومثله: (قبل العصر). فـ (قبل) ظرف زمان منصوب على الظرفية، وما بعده مضافا إليه. وإن أضيفت إلى ما يدل على المكان فهي ظرف مكان.

ب-إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه، أعربتا إعراب المضاف ولم تنون؛ كما لو كان المضاف إليه مذكورا، وهذا يسمى على نية الإضافة، أي: أنهم نووا ذلك، وتعاملوا مع المنوي على أنه مذكور. نحو : (جئتك قبلَ) أي: قبل الظهر، فيقدر المضاف إليه.

ج- إذا حذف المضاف إليه ولم يُنو شيء، أعربت ونونت؛ لأن المضاف إليه غير منوي[١] ، وهما نكرتان على هذا الوجه؛ لعدم نية الإضافة لفظا وتقديرا. كما في قول عبد الله بن يعرب بن معاوية:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بالماء الفرات**[٢]

---

١ شرح الأشموني ١٦٥/٢.

٢ البيت من الوافر، وفي خزانة الأدب ٤٢٩/١ الرواية (بالماء الحميم)، و(الحميم) : البارد، و(أغص): اعتراض اللقمة في الحلق، والمعنى هنا أن الشاعر كان له ثأر فأدركه. وكان لا يسوغ له طعام ولا شراب قبل أخذ الثأر.

والشاهد في قوله: (قبلا)، حيث جاء ظرف منصوب على الظرفية، وهو مقطوع عن الإضافة لفظا ومعنى، ولذلك نون.

انظر: النكت في القرآن الكريم ٣٨٧/١، والمفصل ٢١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، واللمحة في شرح الملحة ٩٠٠/٢.

أما حالة البناء: فهي تبنى على الضم إن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾[1]

وكذلك في إعراب الجهات الست، فلها نفس الحالات السابقة، يقول ابن مالك:

واضمم بناءً غيراً ان عدمت ما * له أضيف ناوياً ما عدما**

قبلُ كغيرُ بعدُ حسبُ أوّلُ * ودونُ والجهاتُ أيضاً وعلُّ**

وأعربوا نصباً إذا ما نكّرا * قبلاً وما من بعده قد ذكرا**

يعني: غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست، وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، وبمينك، وشمالك، و(علّ)، لهم أربعة أحوال تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها.

فإذا حذف ما يضاف لم يخل إما أن ينوى معناه دون لفظه، أو ينوى لفظه، أو لا ينوى. فإن نوى معناه دون لفظه بنيت على الضم، وإن نوى لفظه أعربت إعراب المضاف ولم تنون[2].

٧- إعراب المرخم:

الترخيم هو حذف آخر المنادى للتخفيف. نحو: (يا حار) في: (يا حارث)، و(يا جعف) في: (يا جعفر)، وإعراب الاسم المرخم فيه أوجه، وهي على حسب النية[3].

أ- إذا نوى المتكلم ثبوت ما حذفه وهو الأكثر، لا يغير ما بقى، بل يترك ما قبل المحذوف على ما كان عليه؛ لأن المحذوف منوي الثبوت. فيقال: (يا حارِ) بكسر الراء، و(يا جعفَ) بفتح الفاء، وتسمى هذه

---

١ سورة الروم من الآية ١٠.

٢ شرح ابن عقيل على الألفية ٣/٧٢.

٣ الأصول في النحو ١/ ٣٥٩، وعلل النحو ١/٣٥٠، واللمع ١/١١٤، والمفصل ١/٧١

اللغة: لغة من ينتظر، وهي اللغة الفضلى؛ لأن المحذوف المنوي جدير بالمراعاة، فيكون مبنيا بالضم على الحرف المحذوف المنوي.

ب- إن نوى عدم ثبوت ما حذفه فيكون مضموم الآخر، يقال: (يا جعفُ)، بالبناء على الضم، وهو ما يسمى بلغة من لا ينتظر، يجعلها كلمة قائمة برأسها مبنية على الضم. يقول ابن مالك :

وإن نويت بعد حذف ما حُذف ... فالباقي استعمل بما فيه أُلِف

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ... لو كان بالآخر وضعاً تُمِّما

٨- **إعراب المنادى إن تكرر، وأضيف ثاني اللفظين.**

إن تكرر لفظ المنادى، وكان الثاني مضافا إليه، نحو: (يا زيد زيد أخينا)، و(يا زيد زيد الفاضل)، ومنه قول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكمُ * لا يُلقيَنّكمُ في سَودةٍ عمرُ**[1]

فإن الثاني واجب النصب؛ لأنه مضاف، أما الأول ففيه وجهان، على حسب النية:

---

١ البيت من البسيط، لجرير يخاطب قوم تيم بن عبد مناف، أن يمنعوا عمر من هجائه؛ حتى يأمنوا ألا يوقعهم في بلية إن تركوه يهجوهم، فكأنهم رضوا بذلك. و(السوأة) : الفعل القبيح.

والشاهد في قوله (يا تيم تيم عدي) حيث تكرر لفظ المنادي، وأضيف الثاني، فجاز نصب الأول على نية الإضافة، وجاز الرفع وهو القياس.

انظر: الكتاب ٢٠٥/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والأصول في النحو ٣٤٣/١، واللامات ١٠١/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١،

أ- **النصب على نية الإضافة**[١]:

فينوي المضاف إليه في اللفظ الأول، ويصير الاسم منصوبا، أي: أنه حذف المضاف إليه من الأول استغناء بإضافة الثاني، والتقدير: (يا تيم عدي يا تيم عدي) وهو قول المبرد[٢].

وأما سيبويه فجعل الاسم الأول هو المضاف إلى (عدي)؛ لاعتماد الكلام عليه، ويصير (تيم) الثاني حشوا، وينتصب الثاني بوجود لفظ الإضافة فيه، والأول مضاف في الحقيقة. فقال: "لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا؛ تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا"[٣].

ب- الرفع على نية الإفراد، وهو القياس:

فيقال: (يا تيمُ تيمَ عدي)، قال المبرد: "الأجود في هذا أن تقول: (يا تيمُ تيمَ عدي)، فترفع الأول؛ لأنه مفرد، وتنصب الثاني؛ لأنه مضاف"[٤] ويجوز أن يكون بدلا من الأول، ويجوز أن يعطف عليه عطف بيان[٥].

من خلال تلك الأوجه في الإعراب فالراجح عندي ما ذهب إليه المبرد، وأرى أن الشاعر هنا قصد التكرار وأراده في موقف التهديد، فهو يقول لهم (يا تيم)، ثم أعاد القول بالتوضيح أكثر فقال: (تيم عدي) في مقام التهديد والوعيد، ف (تيم) الثانية أضافت معنى جديد بالتكرير، وليست مجرد حشو بين (تيم) الأولى و(عدي). ومن أجل نية هذا المعنى رفع الاسم الأول، ونصب الثاني على نية الإضافة. ومثله (يا زيد زيد أخينا)، فنادى

١ علل النحو ٣٤٨/١.
٢ المقتضب ٢٢٧/٤.
٣ – الكتاب لسيبويه ٢٠٦/٢.
٤ – المقتضب ٢٢٧/٤.
٥ – انظر: المقتضب ٢٢٧/٤، والأصول في النجو ٣٤٣/١.

(زيد)، ثم أعاد توضيحا (زيد أخينا) فالأول مفرد، والثاني مضاف. في مقام حب الأخوة.

فمراعاة النية، وسياق العبارة، ودلالة الكلمة التي يقصدها المتكلم، كل ذلك يؤثر في التوجيهات الإعرابية للشواهد القرآنية وغيرها من النصوص والشواهد الأخرى.

٩- إعراب المعطوف على المنادى:

يجوز في إعراب المعطوف على المنادى المعرف بالألف واللام، نحو (يا عمرو والصلت[١]) وجهان، وذلك على حسب تقدير النية، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٢] فقد ورد في لفظ (الطير) المعطوف على المنادى قراءتان.

وهذه الأوجه الجائزة في المعطوف هي:

أ- **الاتباع بلا نية تقدير (يا)**، قال الفراء : " تقول: (يا عمرو والصلْت أقبلا). فتجعل (الصلت) تابعا لعمرو، وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه، بلا نية (يا) في الألف واللام"[٣] .

ب- **نصبه على نية النداء المجدد له**، والتقدير: (يا أيها الطير)، و(يا أيها الصلت). وقيل: (الطير) منصوبة بنية تقدير فعل محذوف، تقديره:

---

١ الصلت: البارز المستوي، وسيف صلت، ومنصلت، ماض، ورجل صلْت ومنصلت : صلب، ماض في الحوائج. انظر: لسان العرب فصل الصاد المهملة (ص ل ت) ٥٤/٢.

٢ سورة سبأ من الآية ١٠.

٣ معاني القرآن للفراء ١٢١/١.

(سخرنا)[١]. وقيل منصوبة بنية العطف على موضع (الجبال)؛ لأنها في موضع نصب[٢].

إذن النية هنا هي الموجه للإعراب، فلو قال: (يا زيد والصلتُ) أي: القوي، بالرفع، فهنا دليل على نية المتكلم أنه تابع لما قبله وليس على نية النداء المجدد له. وإذا قال: (يا عمرو والصلتَ) فهذا دليل على أنه نوى النداء المجدد ، فقال: (يا عمرو): ثم قال (يا أيها الصلت.) فقد تغير الإعراب وتعدد وفق المعنى المقصود.

١٠- أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة:

إذا أضيف أفعل التفضيل إلى نكرة، لزمه الإفراد والتذكير، ويطابق ما بعده قبله، نحو: (زيد أفضل رجل)، و(الزيدان أفضل رجلين)، و(الزيدون أفضل رجال)، وكذلك في المؤنث، نحو: (هند أفضل امرأة). و(هن أفضل نساء)[٣]

أما إن أضيف إلى معرفة، فإن نوي معنى التفضيل، جاز فيه وجهان:

ح- الإفراد والتذكير، فيقال: (هي أفضل النساء)، و(هم أفضل القوم). (محمد أفضل الأنبياء)، أي: من جميع الأنبياء.

خ- المطابقة، فيقال: (هي فضلى النساء)، (هما أفضلا القوم).

يقول ابن مالك:

..... وما لمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة**

هذا إذا نويت معنى (من) وإن * لم تنو فهو طبق ما به قرن**

---

١ معاني القرآن للفراء ١/١٢١.

٢ مشكل إعراب القرآن ٢/٥٨٣.

٣ انظر : اللمحة في شرح الملحة ١/٤٣٠.

أي: أنه إذا نوى معنى (مِن)، أي: نوى التفضيل، جاز فيه الوجهان: المطابقة، والإفراد والتذكير.

وإن لم ينو التفضيل فلا بد فيه من المطابقة، نحو: (الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان)، أي: عادلاهم.[1]

١١- نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، الواقعة في جواب الطلب المحض.

إذا وقع الفعل المضارع بعد فاء السببية، الواقعة في جواب الطلب المحض، نحو: (لا تأتيني فتحدثني). ففي ناصبه قولان:

الأول – أنه منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا، ويكون المصدر المؤول من (أن) والفعل معطوفا على مصدر متصيد من الكلام السابق،

قال سيبويه: "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)... تقول: (لا تأتيني فتحدثني)، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: (ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ)، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أن)، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نووا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أن) حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[2].

فعلة سيبويه هنا معتمدة على المعنى، فقد نووا اسما، فوجب أن يعطف عليها باسم مثله.

---

١ انظر: اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣١.

٢ الكتاب لسيبويه ٣/٢٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١] فالفعل (تكونا) منصوب بـ (أن) مضمرة، وعلل الأخفش لذلك بالنية، حيث نوى أن ما مضى من الكلام اسما، فعطف عليه الاسم. قال الأخفش: "فهذا الذي يسميه النحويون (جواب الفاء). وهو ما كان جوابا للأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنفي، والجحود. ونصب ذلك كله على ضمير (أنْ)، وكذلك الواو. وان لم يكن معناها مثل معنى الفاء. وانما نصب هذا؛ لأن الفاء، والواو من حروف العطف، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسما؛ حتى كأنه قال: (لا يكُنْ منكما قربُ الشجرة)، ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل(أَنْ)؛" لأنَّ (أَنْ) مع الفعل تكون اسما، فيعطف اسما على اسم. وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء[٢].

وأجاز الفراء الجزم في (فتكونا) فقال : " إن شئت جعلت (فتكونا) جوابا نصبا، وإن شئت عطفته على أول الكلام فكان جزما"[٣] ومعنى الجزم: تكرير النهي. فأجاز تقدير النصب أو الجزم في (فتكونا) بتعدد المعنى المراد.

الثاني: أن الفاء هي الناصبة بنفسها، حكاه النحاس عن الجرمي.[٤]

مما سبق يتضح لنا أن تعدد الأوجه الإعرابية جائز بتعدد تقدير النية، وفهم المعنى المراد، فمراعاة النية، ودلالة المقام ، وفهم سياق العبارة، كل ذلك معين في توجيه إعراب الشواهد القرآنية ، وغيرها من النصوص.

۞ ۞ ۞

١ سورة الأعراف من الآية ١٩.

٢ معاني الأخفش ٦٦/١.

٣ معاني القرآن للفراء ٢٦/١. وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢/١.

٤ إعراب القرآن للنحاس ٤٦/١.

المبحث الثالث

الاحتجاج بالنية في الخلاف النحوي

هناك خلاف بين النحاة في كثير من المسائل النحوية، وكل فريق يحتج لمذهبه، وهناك بعض الأحكام والنصوص المسموعة التي اختلف النحاة في توجيهها، ويرجع ذلك إلى تقدير المنوي: ومنها:

- **الخلاف في توجيه قول العرب: (قطع الله الغداة يدَ ورجلَ من قالها)**[1]، هل هي من قبيل حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة الثاني عليه، أو هي من قبيل الفصل بين المتضايفين؟ للنحاة أقوال ذلك:

ومنه قول الفرزدق:

يا من رأى عارضا أسرُّ به * بين ذراعي وجبهة الأسد**[2]

---

١ حكاه الفراء عن أبي ثروان العكلي.

٢ البيت من المنسرح، و(العارض) : السحاب، و(أسر به) : أفرح به، (ذراعي وجبهة الأسد) عند العرب من الأنواء التي تدل على شدة المطر. فلذلك يفرح برؤيتهما. (الخزانة ٤/٤٠٤)

والشاهد فيه قوله: (ذراعي وجبهة الأسد) ففيها ثلاث أقول: قيل أضاف (ذراع) إلى (الأسد) وأقحم المعطوف بين المتضايفين، وقيل: حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وقيل: كلاهما مضافان لكلمة واحدة.

انظر: الكتاب لسيبويه ١/١٨٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٢٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٧٩، والخصائص ٢/٤٠٩.

في هذه المسألة خلاف بين النحاة على ثلاثة أقوال:

الأول- أنها من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه[١]، وهو رأي سيبويه[٢] ومن وافقه[٣]، فيكون التقدير: (قطع الله يد من قالها ورجله)، ثم أقحم (ورجله) بين المضاف والمضاف إليه، وحذف الضمير. وكذلك تقدير البيت: بين ذراعي الأسد وجبهته.

الثاني- أنها من قبيل حذف المضاف إليه من الاسم الأول، وهذا رأي المبرد[٤] والتقدير: (بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد). واختاره ابن مالك، وحجته: أنه نوى المضاف إليه من الاسم الأول، والمضاف إليه المحذوف منويٌّ الثبوت، فترك على إعرابه، وترك التنوين. واشترط في حذف المضاف إليه ما ذكره في قوله:

بشرط عطف وإضافة إلى * مثل الذي له أضفت الأولا**

أي: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف.

الثالث- أن الاسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد، ولا حذف في الكلام. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل: اليد والرجل، وعندي نصف، أو ربع درهم، ولا يجوز في الشيئين المتباعدين، مثل: الدار والغلام،

---

١ مذهب البصريين: أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهما بمنزلة شيء ولحد، ويجوز الفصل بالظرف والجار، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينهما بغير الجار والمجرور. انظر: ٣٤٩/٢.

٢ الكتاب ١٨١/١.

٣ انظر الخصائص ٤٠٩/٢.

٤ انظر: المقتضب ٢٢٧/٤.

فلا يقال: (اشتريت دار، أو غلام زيد)، ولكن (عبد أو أمة زيد). وما أشبه ذلك[1].

من خلال ما سبق فإنه يترجح عندي أنه حذف المضاف إليه من الأول على نية لفظه، ودل على المحذوف المنوي المذكور بعده، وحذف ما يعلم جائز.

- **الخلاف في عمل (إذن) إذا قدم معمول الفعل عليها:**

(إذن) من الأدوات الناصبة للفعل المضارع، ولا بد لها من ثلاثة شروط حتى تعمل، وهي: أن تكون متصدرة، وأن يكون الفعل بعدها مستقبل، وألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم. نحو: (سأزورك إذن أكرمك).

فإذا قدم معمول الفعل على (إذن) نحو: (زيدا إذن أكرم) فقد بطل عملها لعدم تصدرها، يقال: (سأزورك إذن زيد يكرمك) برفع (زيد)، على الابتداء؛ لفقد شرط التصدر.

أما السيوطي فنقل عن الكسائي جواز الرفع والنصب، لأنها متصدرة في النية؛ فقال: " وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضي اشتراطهم التصدير في عملها ألا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير"[2].

والراجح أنها لا تعمل إلا وهي متصدرة، فإذا تقدم معمول الفعل عليها فهي غير متصدرة في اللفظ فلا تعمل النصب حينئذ.

---

١ انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢.

٢ همع الهوامع ٣٧٥/٢.

- الخلاف في إعراب (لا أبا لك):

هذا مثل وارد عن العرب[١]، وللنحاة في توجيه الإعراب فيه أقوال:

الأول: أن (أبا) اسم (لا)، منصوب على نية الإضافة، والتقدير: (لا أباك)، ثم أقحمت اللام توكيدا للإضافة[٢]، وخبر (لا) محذوف.

ولأجل هذه النية حذفت النون من (أبا)، قال سيبويه: " وزعم الخليل -رحمه الله- أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: (لا أباك)، في معنى (لا أبا لك)، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا، كسقوطه في (لا مثل زيد)، فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام، إذ كان المعنى واحدا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثُنّي به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به"[٣].

ومثله سقوط النون في: (لا غلامي لك)، و(لا مسلمي لك) قال الخليل إن النون إنما ذهبت للإضافة[٤] كأنه نوى إضافة الاسم الأول إلى الكاف، وأقحم اللام بينهما قياسا على (يا تيم تيم عدي).

ويستدلون على أن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بقول جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكمُ * لا يُلقيَنّكمُ في سَودةٍ عمرُ**[٥]

---

١ هذا مثل يضرب بمعنى السبّ، يقول الميداني : " إذا قال: (لا أبا لك) فلم يترك له من الشتيمة شيئا" انظر: مجمع الأمثال ٢/٢٤٢.

٢ المقتضب ٤/٣٧٤.

٣ الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٦، ٢٧٧.

٤ الكتاب ٢/٢٧٦.

٥ البيت سبق تخريجه، صـ ٣٣٤١.

انظر: الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٢٩، والأصول في النحو ١/٣٤٣، واللامات ١/١٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/٩٨.

فأضيف (تيم) الأولى إلى المضاف إليه الثاني، وأقحم (تيم) الثانية بينهما. والدليل أيضا على اللام مقحمة القياس على قولهم في النداء: (يا بؤس للحرب)[1]

والمعضلة هنا كيف نقول أن (أبا) على نية الإضافة إلى اللام، والمضاف إلى كاف الخطاب معرفة، والمعارف لا تعمل فيها (لا)؟

أجاب ابن السراج على ذلك بأن الإضافة هنا على نية الانفصال، وإنما فعلوا ذلك وخصوه، كما خصوا النداء بأشياء، ليست في غيره، وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن معنى الإضافة معنى اللام[2] .

الثاني: أن (أبا) يستعمل كأنه اسم مقصور، نحو: (لا عصا لك)، وحسنه ابن جني؛ حتى لا يكون في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه[3].

ويروى هذا المثل (لا أبَ لك)، فـ (أب) اسم (لا) مبني على الفتح، و(لك) الخبر.

من خلال عرض أقوال النحويين في تخريج الشاهد السابق أرى أن القول بأن (أب) مضاف إلى الكاف، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لزمه معضلة، وهي: كيف يكون اسم (لا) معرفة؟ وللجواب على ذلك يلزم تقدير الإضافة على نية الانفصال، وعلى هذا الوجه يكون الخبر محذوفا، ونقدر ذلك الخبر المحذوف.

---

١ الأصول في النحو ٣٨٩/١.

٢ الأصول في النحو ٣٨٩/١. وانظر: اللامات ١٠٠/١.

٣ الخصائص ٣٤٠/١.

وأرى أن هذا تكلف، والأيسر أن يقال (أبا) هو اسم (لا) مبني على الفتح، والألف للإطلاق، والدليل على ذلك سماع هذا المثل برواية: (لا أب لك) بغير ألف، وكذلك قالوا: (لا أمَّ لك)[١]. ويكون الجار والمجرور في محل رفع الخبر.

- الخلاف في علة رفع الجواب إذا كان الشرط ماضيا:

فعلا الشرط والجزاء إما أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعا والآخر ماضيا. فإذا كانا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك إن كان الشرط مضارعا[٢].

فإن وقع الشرط ماضيا، نحو: (إن زرتني أزورك)، فيجوز في (أزورك) الجزم والرفع[٣]، أما الجزم فعلى أنه جواب الشرط ، وأما الرفع ففيه ثلاثة أقوال عن النحاة[٤]

الأول– قول سيبويه إنه مرفوع على نية الابتداء، والجواب محذوف، يقول سيبويه : "وقد تقول: (إن أتيتني آتيك)، أي: (آتيك إن أتيتني)"[٥] كما في قول زهير:

وإنْ أتاه خليلُ يومَ مسألةٍ * يقولُ لا غائبُ ماليْ ولا حَرِمُ**[٦]

---

١ مجمع الأمثال ٢/٢٤٢.

٢ المفصل ١/٤٣٩.

٣ الكشاف ٣/٢٦٦.

٤ انظر: الأصول في النحو ٢/١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠.

٥ الكتاب ٣/٦٦

٦ البيت من البسيط، في قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان.والشاهد فيه قوله (يقول) حيث جاء مرفوعا، فعلى مذهب سيبويه أنه على نية التقديم وليس الجواب، وذهب غيره إلى أنه الجواب والرفع جائز إن كان الشرط ماضيا.

انظر: الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٤، والكشاف ٣/٢٦٦، وخزانة الأدب ٩/٧٠.

=

فجاء فعل الشرط ماضيا، والفعل المرفوع بعده على نية التقديم، كأنه قال: (يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل)، والجواب محذوف دل عليه المذكور.

فسيبويه هنا جعل الإعراب تابعا للمعنى، فهنا الرفع على نية الابتداء، وليس هو الجواب، ولكنه دليل على الجواب. وعلى تقدير تقدم الفعل يلزمه تقدير مبتدأ

الثاني– ذهب المبرد إلى أنه الجواب على تقدير الفاء[1]، ومنع من تقدير الجواب؛ محتجا بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره[2].

والذي حمل المبرد على تقدير الفاء أنه يرى أنه الجواب حقيقة وهو في موضعه، وكلامه حق، فكيف يكون في موضع الجواب، وينوى جواب غير المذكور، وعدم التقدير أولى، لذلك هو قدر الفاء ، وإذا اتصلت الفاء بجواب الشرط فإن الفعل بعدها يكون مرفوعا.

الثالث– يرى الأنباري أن الرفع ليس على نية التقديم، ولكنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله وهو الرفع، وهو وإن كان مرفوعا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى[3] .

=

الشاهد قوله: (يقولُ) بالرفع، حيث جاء الجواب مرفوعا، فسيبويه يرى أن هذا المضارع ليس الجواب ، بل هو على نية التقديم، والجواب محذوف، والمبرد يرى أنه هو الجواب بل على نية تقدير الفا، وقيل هو الجواب ولكنه لما لم يظهر أثر الجزم في الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب.

١ المقتضب ٢/٧٠.

٢ انظر: الأصول في النحو ٢/١٩٤.

٣ الإنصاف ٢/٥١٤.

وهذا القول أقوى الأوجه، وأسلمها من حيث لا نقدر محذوفا في الكلام، فيكون مجزوما على أنه الجواب وهو الأولى، ويجوز الرفع على أن الجملة في محل جزم. أما على قول أنه على نية التقديم فغير أنه يلزمه تقدير جواب آخر، إلا أنه في حال الجزم يكون الجواب، ولا يكون حينئذ على نية التقديم، فهذا دليل على أنه الجواب سواء كام مجزوما أو مرفوعا.

من خلال ما سبق نجد أن النية لها أثر في التوجيهات النحوية، للشواهد القرآنية وغيرها من النصوص، وترتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى، ودلالة الكلام التي يقصدها المتكلم، وتأويل الكلام على غير الظاهر لمعنى مقصود ومراد .

هذا وبالله التوفيق

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ويعد:

فبعد الدراسة والبحث في موضوع: (استصحاب النية في التأويل- دراسة نحوية) تبين لي:

- أن النية عملية عقلية، وهي سمة من سمات التفكير الدقيق عند النحاة.
- المنوي كالثابت لفظا، حاضر في الذهن مقصود، لكنه غائب لفظا.
- النية تعني تصور وجود الشيء، فهي علة خفية تظهر من خلال القرائن والأدلة الموجودة داخل السياق.
- للنية عدة صور متعددة، فقد تأتي بمعنى تقدير لفظ محذوف، أو مضمر، وقد تأتي بمعني تقدير التنوين، أو التنكير، أو التعريف، أو الإعراب، أو الانفصال وغير ذلك.
- النية والتقدير مصطلحان متلازمان، فكل منوي مقدر ثابت معتد به. ويراعى ذلك المنوي في الإعراب.
- النية في الدرس النحوي ليس المقصود منها نية المتكلم وقصده فحسب، فقصده معلوم، ولكنها تعني تأويل وتفسير بعض النصوص والشواهد لموافقة القاعدة المقررة، التي قررها النحاة على الكثير المطرد.
- النية أساس بعض القواعد كما رأينا في حالات إعراب (قبل)، و(بعد)، والإضافة اللفظية التي على نية الانفصال، وكذلك البدل على نية تكرار العامل، وغير ذلك.
- المنوي يحتاج إلى تقدير، فكل منوي مقدر، أما المحذووف فمنه منوي يحتاج إلى تقدير، ومنه محذوف غير منوي كأنه سقط وذهب أثره.

هذا وبالله التوفيق

والحمد لله على التمام

أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت فيما جمعته في هذا البحث، وأصبت فيما علقت عليه، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١. **أثر النية في التوجيه النحوي عند الفراء:** د. سلطانة بنت محمد بن مشبب، بحث منشور في مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية سبتمبر ٢٠٢١هـ.

٢. **أثر النية في الدرس النحوي عند القدماء:** . د/ جزاء المصاروة ، المجلة الأردنية، مجلد (٢) العدد (٢) ٢٠٠٦م

٣. **الأصول في النحو:** لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة١٤١٧هـ- ١٩٩٨م.

٤. **إعراب القرآن: للنحاس،** وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

٥. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،** أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٧. **الإيضاح في علوم البلاغة:** جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الثالثة.

٨. **البرهان في علوم القرآن** : للزركشي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار التراث، القاهرة.

٩. **تأويل مشكل القرآن:** لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠.**التصريح بمضمون التوضيح** : للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١١.**التيسير في القراءات السبع:** لأبي عمرو الداني، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية- ١٩٨٤م.
١٢.**جامع العلوم في اصطلاحات الفنون،** للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول تـ ق١٢هـ، دار الكتب العلمية – لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م
١٣.**الجمل في النحو:** للخليل بن أحمد، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٩٩٥م.
١٤.**جمهرة الأمثال،** لأبي هلال العسكري، دار الفكر – بيروت.
١٥.**الجنى الداني في حروف المعاني،** للمرادي، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، أ/محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
١٦.**الحجة في القراءات السبع:** لابن خالويه، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة١٤٠١ هـ.
١٧.**الحجة للقراء السبعة:** للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
١٨.**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م.
١٩.**الخصائص:** لابن جني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.

٢٠.**الرد على النحاة**، لابن مضاء، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
٢١.**السبعة في القراءات**: لأبي بكر البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ
٢٢.**سر صناعة الإعراب**: لابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٣.**شرح أبيات سيبويه**: للسيرافي، تحقيق: د/ محمد على الريح هاشم، نشر مكتبة الكليات الأزهرية دار الفكر، للطباعة والنشر، القاهرة عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
٢٤.**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق
٢٥.**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٦.**شرح الكافية الشافية**: لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٧.**شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: د/ حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٢٨.**علل التثنية**: لابن جني، تحقيق: د/ صبيح التميمي، مكتبة الثقافة – مصر.
٢٩.**علل النحو**. لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم ، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م.
٣٠.**العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣١.**الكتاب:** لسيبويه ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٣٢.**كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،** لابن القاضي التهانوي، تحقيق: د/ على دحروج، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٣٣.**الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل:** للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
٣٤.**اللامات:** للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٣٥.**لسان العرب،** لابن منظور الإفريقي، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
٣٦.**اللمحة في شرح الملحة:** لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٣٧.**اللمع في العربية،** لابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.
٣٨.**مختار الصحاح،** لأبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- بيروت- الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٩.**مشكل إعراب القرآن:** لمكي القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
٤٠.**معاني القرآن: للأخفش،** تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٤١.**معاني القرآن: للفراء،** تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
٤٢.**معاني القرآن: للنحاس،** تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى١٤٠٩هـ.

٤٣.**معاني القرآن وإعرابه** : للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٤٤.**المفصل في صنعة الإعراب:** للزمخشري، تحقيق: د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
٤٥.**المقتضب:** للمبرد، تحقيق: د/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٤٦.**نتائج الفكر في النحو:** للسهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.
٤٧.**النكت في القرآن الكريم:** لابن فضال المجاشعي، تحقيق: د/ عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
٤٨.**الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه:** لمكي بن أبي طالب، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
٤٩.**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر.

References :

1. 'athar alniyat fi altawjih alnahwi eind alfara'i: du. sultanat bint muhamad bin mushbab, bahath manshur fi majalat jamieat albahat lileulum al'iinsaniat sibtambar 2021hi.
2. 'athar alniyat fi aldars alnahwii eind alqudama'i: . da/ jaza' almusaruat , almijalat al'urduniyati, mujalad (2) aleadad (2) 2006m
3. al'usul fi alnahuw: liabn alsiraj , tahqiq du. eabd alhusayn alfatli, muasasat alrisalati, bayruta, altabeat althaalithata1417hi- 1998m.
4. 'iierab alqurani: lilnuhas, wade hawashih waealaq ealayhi: eabd almuneim khalil 'iibrahim, manshurat muhamad eali bydun, dar alkutub aleilmiati, bayrut, altabeata: al'uwlaa 1421hi.
5. al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiiyna: albasariiyn walkufiiyn, 'abu albarkati, kamal aldiyn al'anbari, almaktabat aleasriat , altabeatu: al'uwlaa 1424hi- 2003m.
6. 'awdah almasalik 'iilaa 'alfiat abn malk: liabn hishami, tahqiqu: yusif alshaykh muhamad albaqaeii, dar alfikr liltibaeat walnashr waltawziei.
7. al'iidah fi eulum albalaghati: jalal aldiyn alqazwini, tahqiqu: muhamad eabd almuneim khafaji, dar aljili- bayrut, altabeat althaalithati.
8. alburhan fi eulum alquran : lilzarkashii , tahqiqu: muhamad 'abu alfadl abrahim, dar altarathi, alqahirati.
9. tawil mushkil alqurani: liabn qataybat aldiynuri, tahqiqu: 'iibrahim shams aldiyn, dar alkutub aleilmiati, bayrut.
10. altasrih bimadmun altawdih : lilshaykh khalid al'azhari, tahqiqu: basil euyun alsuwdi, manshurat dar alkutub aleilmiati, bayrut altabeat al'uwlaa1421hi- 2000m.

11. altaysir fi alqira'at alsabea: li'abi eamrw aldaani, dar alkutub aleilmiati- bayruta, altabeat althaaniati-1984m.
12. jamie aleulum fi aistilahat alfununi, lilqadi eabd alnabii bin eabd alrasul ta qa12hi, dar alkutub aleilmiat - lubnan , altabeat al'uwlaa, 2000m
13. aljamal fi alnahuw: lilkhalil bin 'ahmad, tahqiqu: du/ fakhr aldiyn qabawata, altabeat alkhamisat 1995m.
14. jamharat al'amthali, li'abi hilal aleaskarii, dar alfikr - bayrut.
15. aljanaa aldaani fi huruf almaeani, lilmaradi, tahqiqu: da/fkhr aldiyn qabawata, 'a/muhamad nadim fadila, dar alkutub aleilmiati, bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa 1992m.
16. alhujat fi alqira'at alsabeu: liaibn khaluayhi, tahqiqu: da/ eabd aleal salim makram, al'ustadh almusaeid bikuliyat aladab - jamieat alkuayti, dar alshuruq - bayrut, altabeat alraabieata1401 h.
17. alhujat lilquraa' alsabeati: lilfarsi, tahqiqu: badr aldiyn qahwaji- bashir juyjabi, rajaeh wadaqaqahu: eabd aleaziz rabaah - 'ahmad yusif aldaqaaqi, dar almamun lilturath - dimashq - bayrut, altabeat althaaniatu1413 hi - 1993m.
18. khizanat al'adab walb libab lisan alearab: lilbaghdadi, tahqiqu: eabd alsalam harun, maktabat alkhanja, alqahirati, altabeat alraabieat 1997m.
19. alkhasayisu: liabn jini, alhayyat aleamat almisriat lilkitabi, altabeat alraabieati.
20. alradi ealaa alnahati, liabn muda'i, tahqiqu: du/ muhamad 'iibrahim albanaa, dar aliaietisami, altabeat al'uwlaa 1979m.
21. alsabeat fi alqira'ati: li'abi bakr albaghdadii, tahqiqu: shawqi dayfa, dar almaearifi- masir, altabeat althaaniat 1400h

22. sr sinaeat al'iierabi: liabn jini, dar alkutub aleilmiati, bayrut, lubnan altabeat al'awalii 1421h - 2000m.
23. sharh 'abyat sibwih: lilsiyrafi, tahqiqu: du/ muhamad ealaa alriyh hashim, nashr maktabat alkuliyaat al'azhariat dar alfikri, liltibaeat walnashri, alqahirat eam 1394h 1974m.
24. sharah abn eaqil ealaa 'alfiat abn malik , tahqiq
25. sharah al'ashmuni ealaa 'alfiat abn malki, dar alkutub aleilmiat bayrut- lubnan, altabeat al'uwlaa 1419hi-1998m.
26. sharh alkafiat alshaafiati: liaibn malk, tahqiqu: da/ eabd almuneim 'ahmad hiraydii, jamieat 'ami alquraa markaz albahth aleilmii wa'iihya' alturath al'iislami, altabeat al'uwlaa1402h-1982m.
27. shams aleulum wadawa' kalam alearab min alklumu, linshwan bin saeid alhamiri, tahqiqu: da/ husayn aleumari wakhrin, dar alfikr almueasiri- bayrut, altabeat al'uwlaa1420hi, 1999m.
28. ealal altathniati: liabn jini, tahqiqu: du/ sabih altamimi, maktabat althaqafat - masr.
29. ealal alnuhuw. liabn alwaraqi, tahqiqu: mahmud jasim , maktabat alrushdi- alrayadi, altabeat al'uwlaa 1420hi- 1990m.
30. aleayn: lilkhalil bin 'ahmad alfarahidi, du/ mahdii almakhzumi, du/ 'iibrahim alsaamaraayiy, dar wamaktabat alhilal.
31. alkitabi: lisibwih , tahqiqu: eabd alsalam muhamad harun, maktabat alkhanji, alqahirati, altabeat althaalithat 1408hi- 1988m.
32. kshaf aistilahat alfunun waleulumi, liabn alqadi altahanwi, tahqiqu: da/ ealaa dahruja, bayrut, altabeat al'uwlaa 1996m.

33. alkashaf ean haqayiq waghawamid altinzil: lilzumakhshari, dar alkutaab alearabi, bayrut, altabeat althaalithat 1407hi.
34. allaamatu: lilzajaji, tahqiqu: mazin almubaraki, dar alfikri- dimashqa, altabeat althaaniat 1405hi- 1985m.
35. lisan alearbi, liabn manzur al'iifriqii, dar sadir-bayruta, altabeat althaalithat 1414h
36. allamhat fi sharh almalihati: liabn alsaayighi, tahqiqu: 'iibrahim alsaaeidi, almamlakat alearabiat alsueudiatu, altabeat al'uwlaa 1424hi- 2004m.
37. allamae fi alearabiati, liabn jini, tahqiqu: fayiz fars, dar alkutub althaqafiati- alkuaytu.
38. mukhtar alsahahi, li'abi bakr alraazi, tahqiqu: yusif alshaykh muhamad, almaktabat aleasriatu- bayrut- altabeat alkhamisat 1420hi/ 1999m.
39. mushkil 'iierab alqurani: limakiy alqaysi, tahqiqu: du. hatim salih aldaamin, muasasat alrisalat - bayrut, altabeat althaaniat 1405h.
40. maeani alqurani: lil'akhfashi, alqahirati, altabeat al'uwlaa1411hi-1990m.
41. maeani alquran: lilfara'i, tahqiqu: muhamad eali alnajar, aldaar almisriat liltaalif waltarjamati, masir, altabeat al'uwlaa.
42. maeani alqurani: lilnuhas, tahqiqu: muhamad eali alsaabuni, jamieat 'umi alquraa - makat almukaramatu, altabeat al'uwlaa1409h.
43. maeani alquran wa'iierabuh : lilzajaji, tahqiqu: eabd aljalil eabduh shalabi, ealim alkutub - bayrut, altabeat al'uwlaa1408h - 1988m.
44. almufasal fi saneat al'iierabi: lilzumakhshari, tahqiqu: da/ eali bu malham, maktabat alhilal- bayrut, altabeat al'uwlaa 1993m.
45. almuqtadabi: lilmubardi, ealim alkutab, bayrut.

46. natayij alfikr fi alnuhuw: lilsuhili, dar alkutub aleilmiat - bayrut, altabeat al'uwlaa 1412h- 1992m.
47. alnikt fi alquran alkarimi: liabn fadal almujashiei, tahqiqu: da/ eabd allah altawili, dar alkutub aleilmiati, altabeat al'uwlaa 1428h - 2007m.
48. alhidayat 'iilaa bulugh alnihayat fi eilm maeani alquran watafsirih wa'ahkamihi: limakiy bin 'abi talibi, jamieat alshaariqati, altabeat al'uwlaa 1429h - 2008m.
49. hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei: lilsuyuti, tahqiqu: eabd alhamid hindawi, almaktabat altawfiqiati- misr.